الرابطة السورية
لكرامة المواطن
SACD

# نحن سوريا

دراسة شملت 1100 مهجّر سوري
حول دوافع الهجرة والحد الأدنى
لشروط العودة

## مقدمة عن الرابطة السورية لكرامة المواطن:

الرابطة السورية لكرامة المواطن "كرامة"، هي تيار شعبي حقوقي تم تأسيسه من قبل سوريين من مختلف أنحاء سوريا لخدمة المواطنين السوريين. الرابطة كتيار شعبي يركز على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان لا تتبع لأي طرف، وليس لها أي توجه سياسي.

تعمل الرابطة السورية لكرامة المواطن على حمل مطالب اللاجئين والمهجرين السوريين وإيصال صوتهم من خلال المناصرة والتحشيد إلى مراكز صناعة القرار الإقليمية والدولية، وتجسد الرابطة السورية لكرامة المواطن تنوع المجتمع السوري بغض النظر عن الخلفية الدينية أو العرقية أو الاجتماعية أو الجنس. تكافح الرابطة السورية لكرامة المواطن من أجل ضمان عودة أمنة وطوعية وكريمة لكل اللاجئين والنازحين إلى وطنهم، وأن يتم تحقيق شروط البيئة الآمنة وفق تعريف السوريين المهجرين أنفسهم.

ترفض الرابطة بشكل قطعي العودة القسرية أو المبكرة للاجئين والمهجرين، وتؤمن بضرورة وجود حراك شعبي اجتماعي يعمل على تحقيق شروط العودة الكريمة المبنية على الاعتراف بحقوق اللاجئين والمهجرين كمواطنين سوريين لتكون حجر الزاوية في أي حل سياسي قادم.

# نحن سوريا

دراسة شملت 1100 مهجّر سوري
حول دوافع الهجرة والحد الأدنى
لشروط العودة

# جدول المحتوى


01 **الملخص التنفيذي**
03 **النتائج الرئيسية**
05 **المنهجية**
05 محاور الدراسة
05 عينة الدارسة
08 **ظروف الهجرة**
09 أسباب الهجرة
11 أسباب النزوح
14 **الظروف الحالية**
15 الشعور بالأمن والاستقرار في أماكن الإقامة الجديدة
21 الرغبة بالعودة
25 المعلومات حول العودة وإجراءاتها
27 **الرؤية حول العودة**
28 الشروط الرئيسية للعودة
29 **الشروط الأمنية**
29 إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية
33 المعتقلون
34 الوضع الأمني العام
35 الخدمة العسكرية
37 **الإصلاح السياسي والدستوري**
46 **الخدمات العامة والظروف الاجتماعية**
47 إصلاح الإدارة المحلية
49 الواقع التعليمي
50 لم شمل الأسرة
53 **الاستنتاجات**
55 **التوصيات**
55 للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي
55 مكتب المبعوث الخاص
55 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
56 للدول المضيفة
56 للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية

# قائمة الأشكال


06 **الشكل 1.** مكان الإقامة الأصلي للمشاركين في الدراسة
06 **الشكل 2.** فئات المستجيبين للدراسة من حيث سنة التهجير
07 **الشكل 3.** فئات المستجيبين للدراسة من حيث مكان إقامتهم خلال اجراء الدراسة
07 **الشكل 4.** توزع المشاركون في الدراسة على البلدان وأماكن اقامتهم
09 **الشكل 5.** السيطرة العسكرية على مناطق النازحين واللاجئين في فترة خروجهم منها
10 **الشكل 6.** السيطرة العسكرية على مناطق النازحين واللاجئين في فترة خروجهم منها حسب تواجدهم الحالي
12 **الشكل 7.** أسباب مغادرة النازحين واللاجئين
13 **الشكل 8.** الأسباب الرئيسية للمغادرة حسب الجنس
13 **الشكل 9.** الأسباب الرئيسية للمغادرة حسب سنة التهجير
15 **الشكل 10.** الشعور بالاستقرار والأمان في مكان الإقامة الحالي بالنسبة للمشاركين في الدراسة
18 **الشكل 11.** الشعور بالاستقرار (حسب مكان الإقامة الحالي)
19 **الشكل 12.** الشعور بالاستقرار حسب الجنس
19 **الشكل 13.** الشعور بالاستقرار بين اللاجئين والنازحين
20 **الشكل 14.** الشعور بالاستقرار حسب سنة المغادرة
21 **الشكل 15.** الرغبة بالعودة إذا كانت الظروف مواتية
22 **الشكل 16.** السيطرة العسكرية الحالية على مناطق الإقامة الأصلية للراغبين بالعودة
23 **الشكل 17.** نية العودة حسب حالة النزوح
23 **الشكل 18.** الرغبة بالعودة حسب الجنس وحالة المهجرين
24 **الشكل 19.** الرغبة بالعودة، حسب الاستقرار في مكان الإقامة الحالي
24 **الشكل 20.** الرغبة بالعودة حسب مكان الإقامة الحالي
25 **الشكل 21.** توفر المعلومات عن مكان الإقامة الأصلي
26 **الشكل 22.** فهم مخاطر المقاضاة بموجب وثيقة المصالحة
29 **الشكل 23.** التغيير المطلوب تحقيقه كشرط لعودة المهجرين
30 **الشكل 24.** الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي حددها المهجرون على أنها شروط للعودة
31 **الشكل 25.** الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب نمط التهجير (لاجئ –نازح)
31 **الشكل 26.** الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب مكان الإقامة الحالي
32 **الشكل 27.** الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب الشعور بالاستقرار في مكان الإقامة الحالي
33 **الشكل 28.**كيف حدد المشاركون بالدراسة الحد الأدنى من شروط العودة المتعلقة بمصير المعتقلين:
34 **الشكل 29.** شروط العودة المتعلقة بالتغيير المطلوب فيما يتعلق بالأمن والسلامة
35 **الشكل 30.** الإصلاحات الرئيسية لقوانين التجنيد الإلزامي المحددة كشروط للعودة من قبل المهجرين
36 **الشكل 31.** الإصلاحات الرئيسية لقوانين التجنيد الإلزامي المحددة كشروط للعودة من قبل اللاجئين والنازحين داخلياً

38 **الشكل 32.** الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية المحددة كشروط للعودة
39 **الشكل 33.** الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب حالة الشخص (لاجئ، نازح داخلي)
39 **الشكل 34.** الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب مكان الإقامة الحالي
40 **الشكل 35.** الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب الاستقرار في مكان الإقامة الحالي
42 **الشكل 36.** الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل مجمل المشاركين في الدراسة
42 **الشكل 37.** الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل المشاركين حسب حالة الشخص (لاجئ, نازح داخلي)
43 **الشكل 38.** الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل حسب الإقامة الحالية
43 **الشكل 39.** الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة بحسب الشعور بالأمان والاستقرار في مكان الإقامة الحالي
44 **الشكل 40.** الاستعداد للعودة إلى (المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام) بناء على تسوية شاملة
45 **الشكل 41.** تأثير التأخر في الوصول إلى حل سياسي على نية المهجرين بالعودة
47 **الشكل 42.** إصلاح الإدارة المحلية كشرط لعودة المهجرين
48 **الشكل 43.** إصلاح الإدارة المحلية كشرط لعودة المهجرين حسب حالة الشخص (لاجئ , نازح داخلي)
49 **الشكل 44.** إصلاحات التعليم التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل مجمل المشاركين بالدراسة
50 **الشكل 45.** لم شمل الأسرة كشرط للعودة حسب مجمل المشاركين بالدراسة
51 **الشكل 46.** لم شمل الأسرة كشرط للعودة حسب حالة الشخص (لاجئ، نازح داخلي)

# الملخص التنفيذي

بلغت نسبة المهجرين السوريين أكثر من نصف إجمالي التعداد السكاني في سوريا قبل عام 2011، ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمثل السوريون أكبر عدد من المهجرين قسرياً في العالم[1]. مع بداية الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد في العام 2011 اضطر نحو 13 مليون سوري إلى مغادرة منازلهم، وأجبر نصفهم تقريبا على اللجوء خارج البلاد حيث تستضيف تركيا والأردن ولبنان وألمانيا عدداً كبيراً منهم، أما النصف الآخر والذي يمثل حوالي 6,2 مليون سوري، فقد نزحوا داخلياً وتركز معظمهم في الشمال الشرقي والغربي من سوريا في المناطق الخارجة عن سيطرة قوات الأسد. إن مصير المهجرين السوريين يعد أمراً محورياً فيما يتعلق بتحقيق أي حل سياسي مستقبلي مستدام لإنهاء الصراع الدائر في سوريا وضمان سلام دائم ومستقر فيها. يرغب ما لا يقل عن تسعة ملايين مهجّر سوري في العودة إلى منازلهم في يوم من الأيام، إلا أنهم بحاجة إلى رؤية تغييرات جذرية في الظروف المرتبطة بهذه العودة، ويعتبر الهاجس الأمني على رأس قائمة أولوياتهم، لذلك يجب أن يكون هذا الجانب أساساً لأي محادثات تسعى لإنهاء حالة تهجير المدنيين غير المسبوقة التي شهدتها سوريا.

إن من أبسط حقوق المهجرين هو حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى ديارهم، وهي من أهم الحقوق لا سيما إذا تم الأخذ بعين الاعتبار العواقب طويلة الأمد لاستمرار المعاناة والتهجير لفترات طويلة.

التهجير مستمر: فقد تم تهجير أكثر من مليون شخص في غضون ثلاثة أشهر فقط بداية عام 2020 في هجوم شنته قوات الأسد وحلفاؤهم الروس والإيرانيون على ريف إدلب وريف حلب الشمالي، وخلفت هذه الحملة معاناة لا توصف للمدنيين حيث تم تشريد الأطفال والنساء والرجال عدة مرات، وأجبروا على العيش في مخيمات مؤقتة على الحدود التركية في أحوال جوية قاسية وظروف حياة غير إنسانية.

إن الأحداث المرعبة في إدلب تجسد تذكيراً بالمعاناة التي واجهها المهجرون السوريون على مدى السنوات التسع الماضية. حيث استمر العديد منهم طوال هذا الوقت في تحمل ظروف معيشية صعبة، في ظل انعدام الوصول إلى فرص العمل والتعليم والآفاق الأساسية لمستقبل كريم خلال تواجدهم في المخيمات، في ظل عدم وجود حل للصراع أو أي أمل في العودة في المدى المنظور. كما يعاني اللاجئون السوريون في بعض البلدان المضيفة من استخدامهم كورقة سياسية، حيث يُنظر إلى اللاجئين السوريين على أنهم كبش فداء سهل المنال ضمن التجاذبات السياسية والاقتصادية الداخلية، حيث يتخلى بعض الفاعلين السياسيين الانتهازيين عن إنسانيتهم لصالح تغذية العداء ضد اللاجئين السوريين لتحقيق مكاسب سياسية.

ورغم معاناة السوريين في دول اللجوء، لم نلاحظ عودة تذكر إلى سوريا، باستثناء حالات فردية تم فيها إجبار اللاجئين على العودة لأسباب مختلفة. ويعود عزوف السوريين عن العودة في المقام الأول إلى مواصلة النظام إجراءاته القمعية في المناطق التي يسيطر عليها.

و قد وثق تقرير سابق في سلسلة تقارير الرابطة تحت عنوان: «الانتقام ,القمع والخوف: الواقع وراء وعود الأسد للاجئين والنازحين السوريين»[2] نُشر العام الماضي ، الأخطار التي يواجهها القلة الذين أجبروا على العودة إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري. ومنذ نشر التقرير في أكتوبر 2019 ، ازداد الوضع تدهورا بشكل أكبر، مع الانهيار الكامل للاقتصاد والخدمات الأساسية. لقد أصبحت سوريا اليوم دولة فاشلة، تُمارس فيها جهود واسعة النطاق للتغيير الديموغرافي، تدار بالكامل تقريباً من قبل روسيا وإيران.

---

1. بعد 9 سنوات من المأساة والعزيمة والتضامن، على العالم ألا ينسى اللاجئين والنازحين السوريين https://www.unhcr.org/ar/news/press/2020/3/5e67d14b4.html
2. (الانتقام ، القمع والخوف) https://syacd.org/vengeance-repression-and-fear/

يصف هذا التقرير الجديد نتائج استبيان شمل 1100 مهجّر سوري من اللاجئين والنازحين داخليا ويحلل إجاباتهم على الأسئلة المطروحة حول سبب تركهم لأوطانهم، وكيف يشعرون في أماكن التهجير، وما إذا كانوا يريدون العودة إلى ديارهم، وما هي الشروط التي يجب تحقيقها لكي يشعروا بالأمان للعودة بطريقة كريمة وطوعية.

تسلط إجابات المشاركين بالدراسة الضوء على مقدار الأذى وعدم الاستقرار التي خلفتها عمليات التهجير المتكررة، بالإضافة لانخفاض الحماية ونقص الفرص المتوفرة للسوريين في بعض المجتمعات المضيفة. ومع تراجع الظروف المعيشية في أماكن اللجوء والنزوح والبدء بالتفكير بالعودة، أفاد معظم المشاركين بالدراسة بأنهم شعروا أن لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل اتخاذ قرارهم حيال العودة، ولكنهم في الواقع لم يكونوا على علم بالتفاصيل الدقيقة التي تشكل مخاطر هائلة عليهم إذا فعلوا ذلك.

إن خطر العودة المبكرة قبل استيفاء شروطها المناسبة وفي ظل هذا الشعور بعدم الاستقرار وحالة القلق بالإضافة إلى ضعف المعلومات الدقيقة، ينذر باحتمال حدوث عواقب خطيرة وحتى مميتة في بعض الأحيان.

يعتمد التحليل الوارد في هذا التقرير على عينة تمثيلية كبيرة ومتنوعة، ويوفر معلومات غنية حول شروط العودة بشكل غير مسبوق. وقد بذل باحثو الرابطة السورية لكرامة المواطن جهودًا كبيرة في الوصول إلى المهجرين السوريين في مختلف البلدان، وكذلك داخل سوريا، كل ذلك بهدف التعمق في فهم تفكيرهم بخصوص العودة إلى ديارهم وتفصيل العوامل التي تحتاج إلى التغيير من وجهة نظرهم من أجل إتاحة الإمكانية لهم بالعودة إلى منازلهم بأمان. تتعلق معظم هذه المخاوف بالأمن، ولكن بعضها يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أيضا.

إنّ المعلومات الواردة في هذا التقرير تهدف إلى مساعدة واضعي السياسات والمناصرين لقضايا المهجرين في سعيهم لإنهاء الصراع في سوريا ومساعدة المهجرين على العودة إلى ديارهم بأمان، وتساهم الآراء المقدمة في هذا التقرير مجتمعة وضع خارطة طريق للمعنيين في معالجة هذه التحديات وحماية حقوق المهجرين السوريين، وتعطي هذه المعرفة المبنية على صوت المهجرين فرصة واقعية لتصميم حل شامل ومستدام يضمن هذه الحقوق والمخاوف المشروعة .

لقد أصبح من الضرورة بمكان تطوير حل سياسي يأخذ بعين الاعتبار حقوق المهجرين السوريين ضمن مكوناته الأساسية ويضمن خلق بيئة مناسبة لعودة آمنة وطوعية وكريمة باعتبارها العمود الفقري لهذا الحل .

إن تذليل الصعوبات التي يعاني منها غالبية المهجرين السوريين يساهم بشكل مباشر في إنهاء النزاع في سوريا، وعلى الرغم من عدم سهولة هذا الأمر، وتعقيد وصعوبة الحلول، إلا أن هذا الطرح يمثل الحل الوحيد والمستدام والواقعي لمنع تحول الصراع الحالي إلى صراع لا ينتهي مع موجات متكررة من العنف التي ستزعزع الاستقرار الإقليمي والدولي.

ومع تحول هذا الطرح بطريقة تدريجية ولكن لا مفر منها إلى جزء أساسي في صياغة العملية السياسية التي ستقرر مستقبل سوريا، فقد أصبح لزاما ضمان تمثيل آراء النازحين واللاجئين السوريين بشكل شامل وحقيقي ومناسب للتأثير في القرارات والحلول المتعلقة بالمسار السياسي. يجب أن يقوم المهجرون السوريون أنفسهم بتعريف شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة، ويجب ان يتم سماع صوتهم وأن يؤخذ على محمل الجد.

# النتائج الرئيسية

**يرغب معظم المهجرين السوريين في العودة إلى ديارهم إذا كانت الظروف مناسبة**: حيث صرّح حوالي 73 في المئة من المشاركين في الدراسة أنهم سيعودون إلى مناطقهم الأصلية إذا توفرت الظروف المناسبة، وقد أصرت الغالبية العظمى ( 80 في المئة) على أن الوضع الأمني يجب أن يتغير حتى يكون ذلك ممكناً، وفي حال تم تطبيق هذه النسبة على إجمالي عدد المهجرين فهذا يعني أن أكثر من 9 ملايين شخص مستعدون لممارسة حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى منازلهم في سوريا اذا توفرت الشروط المناسبة.

النازحون داخلياً هم شريحة المهجرين الأكثر اهتماماً بالعودة إلى منازلهم إذا توفرت الظروف المناسبة: حيث أنّ 92 في المئة من النازحين المشاركين في هذه الدراسة عبروا عن هذا الرأي، بينما يرغب 62 في المئة من اللاجئين في العودة إذا تم تحقيق شروط العودة التي يطمحون لها.

**ثلاثة أرباع المهجرين السوريين يريدون رؤية حل سياسي شامل يضمن حقوقهم كشرط لبناء شعور لديهم بالأمان فيما يتعلق بالعودة:** في حين سلطت الدراسة الضوء على مجموعة من المخاوف والشروط المحددة التي يرغب النازحون السوريون في تحقيقها قبل أن يتمكنوا من العودة بأمان، حيث أن 73 في المئة من المشاركين في الدراسة يرون أو يؤكدون أنه لا بدّ من اتفاق رسمي قبل أن يثقوا في هذه التغييرات، وكان هذا الرأي سائدا في جميع المناطق مع اختلاف الجهات المسيطرة عليها حاليا ، كما أظهرت الدراسة أن مرور المزيد من الوقت دون حلّ سياسي يجعل العودة تبدو أقل احتمالاً بالنسبة لمعظم المهجرين.

**الأسباب الأمنية أكبر دافع للتهجير على مدى سنوات الصراع:** فقد كانت الأسباب الأمنية أبرز أسباب التهجير في عام 2012 بنسبة وصلت إلى 98 في المئة من المشاركين، بينما انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف فقط إلى 94 في المئة في عام 2018.

**المخاوف الأمنية هي أكبر عائق أمام العودة:** أشار 90 في المئة من المشاركين في الدراسة أن شعورهم بعدم الأمان كان أحد أبرز الأسباب التي دفعتهم للهجرة، بينما ذكر 33 في المئة من المشاركين أن «الوضع الاجتماعي» كان أحد أسباب التهجير؛ واقتصرت نسبة المشاركين في الدراسة الذين اعتبروا «العوامل الاقتصادية» كأحد أسباب التهجير على 28 في المئة. تريد الغالبية العظمى ممن أجريت معهم المقابلات رؤية تحسينات كبيرة في الواقع الأمني قبل عودتهم، حيث طغت الجوانب الأمنية المختلفة على الشروط الخمسة الرئيسة التي تم تحديدها كحد أدنى مقبول لعودة آمنة وطوعية وكريمة من قبل المشاركين.

**ضمن فقرة المخاوف الأمنية، كانت أهم شروط العودة كالتالي:**
إعادة تشكيل القطاع الأمني: الأولوية الاساسية للغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة (73 في المئة ) تمحورت حول الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني وكبح تغوله في الحياة المدنية؛ حيث دعى 82 في المئة من المشاركين إلى تفكيك كامل للأجهزة الأمنية الحالية وإعادة تشكيلها بطرق من شأنها «ضمان تركيز أدائها على وظيفة الأمن الداخلي التي تضمن أمن المواطنين وتحميهم وفقاً للقوانين دون أي امتيازات أو انتهاكات أو تعدي على بقية الجهات الحكومية ودورها في بنية المجتمع».

**التجنيد الإلزامي:** 84 في المئة من المشاركين في الدراسة والذين يرغبون في العودة يطالبون بإلغاء التجنيد العسكري الإلزامي أو تعليقه لمدة 5 سنوات على الأقل.

**رحيل النظام السوري:** اعتبر أكثر من 81 في المئة من المشاركين الراغبين في العودة أن «رحيل النظام بكل شخصياته الرئيسية» شرط أساسي للعودة، بينما صرّح 12 في المئة فقط أنّهم يقبلون بخيار «رحيل رئيس النظام السوري». كحد مقبول للعودة.

**المعتقلون:** كان مصير المعتقلين أولوية بالنسبة لـ 64 في المئة من المهجّرين، وطالب 82 في المئة من هذا العدد «بالإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع المعتقلين الذين اعتُقلوا بتهمة الانشقاق أو اتهموا بأنشطة أو ممارسات معادية للنظام ، وكشف مصير المختفين قسراً، والإفراج عنهم أو تسليم جثث أولئك الذين توفوا في السجون لعائلاتهم»، مما يشير إلى الأهمية التي توليها مجموعة واسعة من السوريين من جميع الفئات لهذه القضية.

يعاني اللاجئون والنازحون داخليا من ضعف الوصول إلى المعلومات الأساسية واللازمة حول الظروف الحقيقية في مناطقهم الأصلية من جهات مستقلة، ففي حين أفاد 87 في المئة بأن لديهم المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات العودة ، قال 20 في المئة فقط إنهم يعرفون إجراءات العودة الحقيقية والتي وجد معظمهم بعد معرفتها أنها تشكل عائق أمام عودتهم ، مما يشير إلى أن المهجرين يبالغون في تقدير جودة وعمق المعلومات المتاحة لديهم لاتخاذ القرار بالعودة .

**يشعر معظم اللاجئين السوريين في أوروبا بالاستقرار، وقد اختلفت الإجابات في البلدان غير الأوروبية بشكل كبير لارتباط هذه الاجابات بدرجة القبول للمهجّرين وإمكانية الاستمرار في البلاد المضيفة.** أكد 42 في المئة من المشاركين في الدراسة أنهم لا يشعرون «بالاستقرار». ويمكن تعريف «الاستقرار» هنا من قبيل الشعور بالأمان، والشعور بالرضا عن ظروف المعيشة، ومستوى الدخل، والخدمات الأساسية، والرضا والاستقرار في أماكن الإقامة الجديدة، بالإضافة إلى الشعور بالاندماج في المجتمع الجديد، وغياب المشاكل القانونية فيما يتعلق بالإقامة. وفقا لهذا التعريف يشعر 97 في المئة من المشاركين في الاستبيان الذين يعيشون حاليًا في دول الاتحاد الأوروبي بالاستقرار.

وقد أفاد 97 من النازحين الـ 117 في إدلب الذين تمت مقابلتهم قبل فبراير 2020 أنهم يشعرون بالاستقرار. وفي تغيير واضح، أفاد 90 في المئة من النازحين داخليًا في إدلب الذين تمت مقابلتهم في فبراير 2020 (75 من أصل 80) بعدم الشعور بالاستقرار ، بعد أن تم تشريد أكثر من مليون نازح جديد بسبب الحملة العسكرية الأخيرة للنظام السوري.

**الظروف الاقتصادية تحتل الأولوية الخامسة بالنسبة لقرارات العودة:** حيث تم اختيار شروط العودة المتعلقة «بالوضع الاقتصادي» من قبل 58 في المئة من المشاركين في الدراسة.

**الروابط الاجتماعية شرط مهم للعودة،** لكن أولوياتها اختلفت بشكل كبير بين اللاجئين والنازحين داخليًا. لطالما كانت الروابط الاجتماعية والروابط الأسرية مهمة للغاية بالنسبة للسوريين، ولا يزال يُنظر لهذه الروابط على أنها ضرورية على الرغم من الظروف القاسية التي يعيشها المهجرون حيث اختار أكثر من 71 في المئة من المشاركين في الدراسة خيار «عودة الأقارب والمعارف المهجرين» كشرط للعودة. إنّ 84 في المئة من النازحين داخليا الذين تمت مقابلتهم أكدوا على أن «عودة كل من الأقارب والمعارف المهجرين» شرط أساسي للعودة ، في حين أن 59 في المئة فقط من اللاجئين اختاروا الخيار ذاته. كما أفاد 34 في المئة منهم بأن «هذه النقطة ليست ضمن شروطهم للعودة». ويعكس هذا تأثير الهجرة على اللاجئين لا سيما من ناحية إضعاف الروابط الأسرية في خضم التدهور التدريجي للعلاقات الاجتماعية لكثير منهم.

# المنهجية
## محاور الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة البحثية الممنهجة على إجراء 1100 مقابلة منظمة باستخدام استبيان معياري لجمع آراء المواطنين السوريين النازحين داخليا واللاجئين خارج سوريا. حيث تناولت الدراسة ثلاثة محاور أساسية

1. تجربة النزوح: أين ذهبوا ومتى ولماذا؟
2. الوضع الحالي للنازحين واللاجئين
3. شروط عودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم في سوري

وقد تمت المقابلات بشكل شخصي مباشر كما تم تغيير كافة اسماء المستجيبين للاستبيان الذين أدلوا بشهادتهم في هذا التقرير، لضمان سلامتهم. حيث تم تدريب الباحثين الميدانيين بإسهاب على تطبيق الاجراءات التي تكفل الحماية والخصوصية للأفراد الذين تمت مقابلتهم، كما تم أخذ الموافقة المستنيرة من المستجيبين الخاضعين للمقابلات قبل البدء في الدراسة وفقاً لسياسات وحدة جمع البيانات وتحليلها في الرابطة السورية لكرامة المواطن. ومن الجدير بالذكر أن الباحثين المشتركين بإجراء المقابلات يتمتعون بخبرة لا تقل عن خمسة سنوات في إجراء بحوث مماثلة، إضافة للتأهيل التقني المستمر الذي يمكنهم من القيام بهذا النوع من الدراسات.

## عينة الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى ضمان التمثيل العادل لمختلف الشرائح من المجتمع السوري، سواء من النازحين داخليا أو اللاجئين خارج سوريا، مراعية المعايير التالية في اختيار العينة:

- التوزيع الجغرافي حسب حجم التهجير من كل محافظة
- الجنس
- سنوات التهجير
- التوزيع بين داخل سوريا (النازحين) وخارجها (اللاجئين)
- توزع النازحين داخل المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية
- توزع المهجرين في دول اللجوء
- الشرائح العمرية

شملت عينة الدراسة النازحين داخليا في شمال سوريا، وذلك في مناطق النزوح الرئيسية في محافظتي حلب وإدلب. كما شملت اللاجئين الذين يعيشون في تركيا ولبنان والأردن ومصر والسويد وألمانيا وهولندا وفرنسا.

كما تمت مراعاة شمول العينة لأشخاص من كافة المحافظات السورية وبأعداد متفاوتة نظرا لاختلاف أعداد النازحين واللاجئين بين المحافظات السورية ، حيث شملت العينات المشاركة المحافظات التالية (دمشق – ريف دمشق – حلب – دير الزور– الحسكة – حمص – السويداء – درعا – القنيطرة – الرقة – طرطوس – اللاذقية – حماة – ادلب) (الشكل 1)

الشكل 1. مكان الإقامة الأصلي للمشاركين في الدراسة

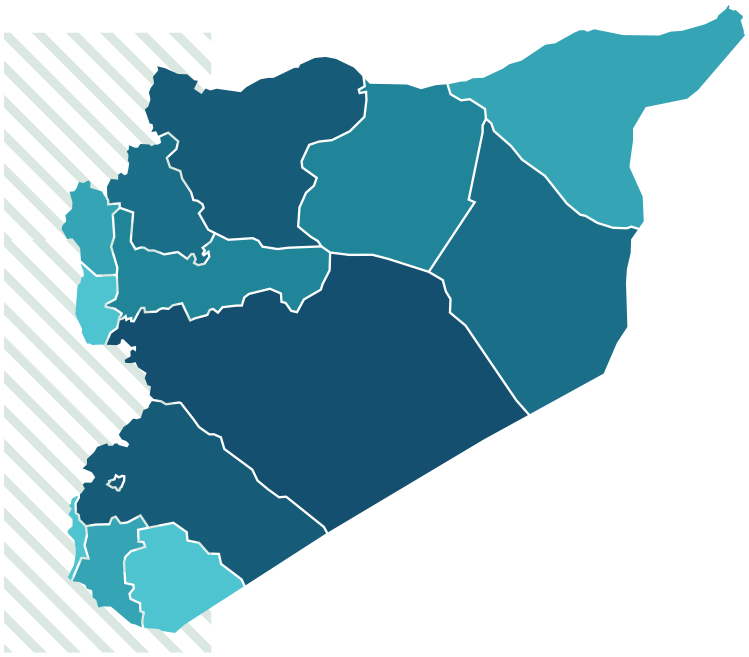

اختلفت الفترات الزمنية التي حدثت خلالها عمليات التهجير بين من أجريت معهم المقابلات، حيث شهدت الفترة بين عامي 2011 إلى 2019 عمليات الهجرة والنزوح ل 1094 من المشاركين[3] (الشكل 2)

الشكل 2. فئات المستجيبين للدراسة من حيث سنة التهجير

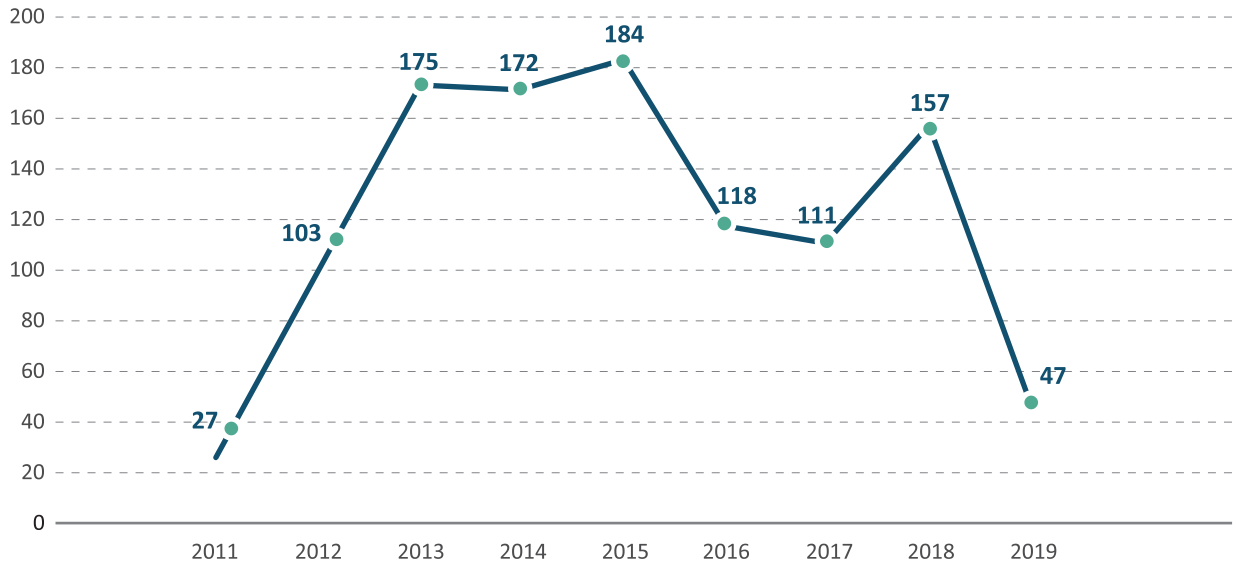


سعت الدراسة إلى تمثيل الجنسين ضمن العينة وذلك بنسبة 68 في المئة من الذكور و 32 في المئة من الإناث. كما ضمت مختلف الشرائح التعليمية وصنفت الفئات العمرية إلى أربع مستويات:

**الفئة العمرية الأولى:** (18 إلى 25 سنة): 17 في المئة

**الفئة العمرية الثانية:** (26 إلى 42): 56 في المئة

**الفئة العمرية الثالثة:** (43 إلى 60): 23 في المئة

**الفئة العمرية الرابعة:** (أكبر من 60): 4 في المئة

3. بينما حددت الفترة الزمنية للمشاركين الستة البقية خارج هذا الإطار الزمني

**كانت أعمار المستجيبين حسب الجنس كما يلي:**

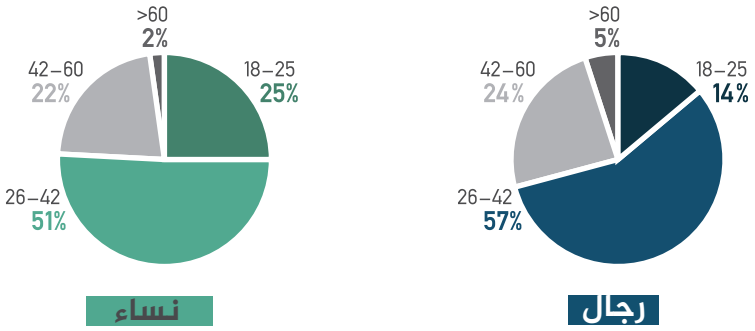


تم تصنيف المستجيبين للدراسة إلى فئتين حسب فيه خلال اجراء هذه الدراسة :
63 في المئة لاجئين خارج سوريا (نسبة الرجال منهم 62 في المئة و 38 في المئة نساء). 37 في المئة نازحين داخلياً داخل سوريا (نسبة الرجال منهم 76 في المئة و 24 في المئة نساء) (الشكل 3)

الشكل 3. فئات المستجيبين للدراسة من حيث مكان إقامتهم خلال اجراء الدراسة

**توزع المشاركين في الدراسة جغرافيا على الشكل التالي:**
يشكل النازحون داخليا 37 في المئة من المشاركين ويقطن معظمهم في محافظتي حلب وادلب. يُظهر الشكل (4) توزع اللاجئون المستجيبون على النحو التالي: تركيا(31 في المئة)، بلدان الاتحاد الأوروبي (14 في المئة ) ، ولبنان (11 في المئة ) ، والأردن (5 في المئة ) ، ومصر (2 في المئة ).

الشكل 4. توزع المشاركون في الدراسة على البلدان وأماكن اقامتهم

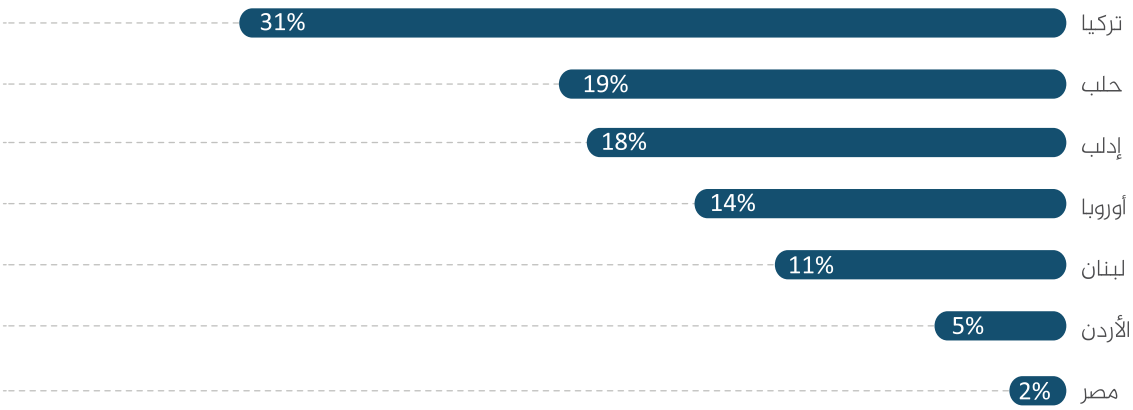

# ظـــــروف الـــهـــجـرة

# ظروف الهجرة

## أسباب الهجرة

أظهرت النتائج أن غالبية اللاجئين والنازحين المشاركين بالدراسة غادروا مناطقهم أثناء سيطرة قوات النظام السوري عليها حيث أن نسبة 56 في المئة من إجمالي المشاركين بالدراسة صرحوا بأنهم خرجوا من مناطقهم في ظل تواجد القوات الحكومية فيها وهيمنتها المطلقة على هذه المناطق، وتشمل هذه النسبة اللاجئين والنازحين ضمن ما يسمى اتفاقيات التهجير القسري التي ابرمت بين فصائل المعارضة وقوات النظام السوري في محافظات حلب (كانون الأول 2016) ودمشق (أيار 2017) وريف دمشق في عدة موجات تهجير ابتداء من (نيسان 2017) وحتى (آذار 2018) وحمص في موجات تهجير متعددة ابتداء من (2014 وحتى 2018) بالإضافة للتهجير الذي حدث عام 2018 في محافظة درعا

وبلغت نسبة المشاركين الذين أجبروا على مغادرة المناطق الخاضعة بسبب سيطرة قوات المعارضة 19 في المئة، في حين أن 16 في المئة فروا من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وشكل الذين غادروا المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية وهيئة تحرير الشام 5 في المئة و 4 في المئة على التوالي (الشكل 5)

الشكل 5. السيطرة العسكرية على مناطق النازحين واللاجئين في فترة خروجهم منها

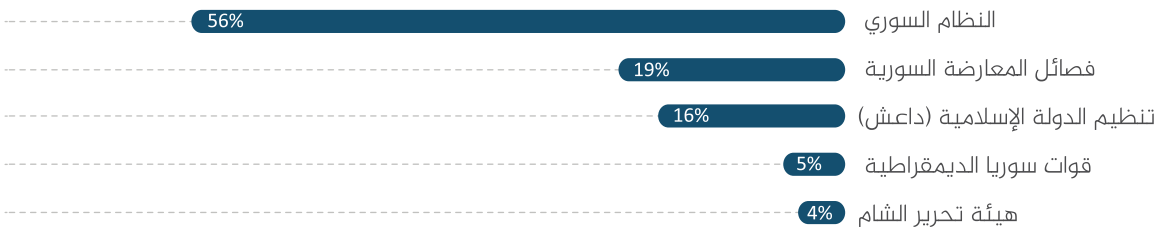


توضح الدراسة من خلال الاحصائيات الواردة أنماط اللجوء وفق المناطق التي هُجر منها السوريون من جهة، والمناطق التي يقيمون فيها حاليا. (الشكل 6)

**البلدان الأوروبية:** 63 في المئة من اللاجئين السوريين في أوروبا والمشاركين في هذه الدراسة هجروا من مناطق يسيطر عليها النظام السوري، كما بلغت نسبة المهجرين من مناطق سيطرة قوات المعارضة السورية 18 في المئة، بينما 13 في المئة خرجوا من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية ، و 5 في المئة خرجوا من المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديموقراطية، بالإضافة إلى 1 في المئة خرجوا من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام[4] .

**تركيا:** أفاد 49 في المئة من اللاجئين السوريين في تركيا المشاركين في هذه الدراسة أنهم خرجوا من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، بينما خرج 21 في المئة منهم من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، كما أوضح 17 في المئة منهم أنهم خرجوا من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، و 7 في المئة من المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، في حين خرج 6 في المئة منهم من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

4. الفترة الزمنية التي شهدت وصول موجات النزوح الأكبر من السوريين إلى أوروبا ,تزامنت مع سيطرة قوات المعارضة السورية على معظم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري , بينما انخفضت أعداد السوريين الواصلين إلى أوروبا مع سيطرة هيئة تحرير الشام على تلك المناطق

**لبنان:** أفاد 49 في المئة من اللاجئين المشاركين في الدراسة الذين يعيشون حالياً في لبنان بأنهم خرجوا من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، كما خرج 30 في المئة منهم من المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة، وخرج 9 في المئة منهم من المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، و 8 في المئة من المشاركين خرجوا من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وغادر 4 في المئة من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

**الأردن:** شكلت نسبة اللاجئين السوريين في الأردن المشاركين في هذه الدراسة والخارجين من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري 83 في المئة، في حين أن الخارجين من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية 17 في المئة.

**محافظة ادلب:** شكلت نسبة القادمين من مناطق سيطرة النظام 62 في المئة من النازحين المشاركين في الدراسة والمقيمين في محافظة ادلب، بينما تنخفض هذه النسبة للقادمين من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الى 22 في المئة بالإضافة الى 9 في المئة من القادمين من مناطق سيطرة المعارضة، واقتصرت نسبة المشاركين المقيمين في ادلب والقادمين من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على 7 في المئة وقدم واحد في المئة من مناطق تسيطر عليها هيئة تحرير الشام

**محافظة حلب:** بلغت نسبة النازحين المستجيبين للدراسة والقادمين من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري 50 في المئة، بينما وصلت نسبة النازحين من المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة 26 في المئة معظمهم قدموا من البلدات والمناطق التي تعرضت للهجوم في الحملة العسكرية الأخيرة التي شنها النظام السوري وحلفاؤه الروس والإيرانيون على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة شمال محافظة حماة وجنوب إدلب، كما أن 16 في المئة من المشاركين خرجوا من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية و 8 في المئة من المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

الشكل 6. السيطرة العسكرية على مناطق النازحين واللاجئين في فترة خروجهم منها حسب تواجدهم الحالي

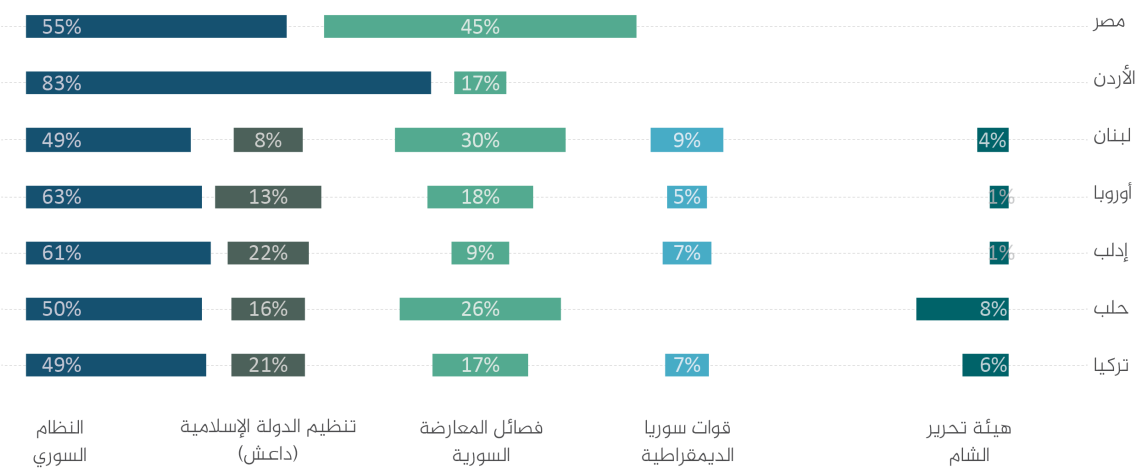

# أسباب النزوح

في محاولة لفهم الأسباب التي دفعت المهجرين إلى مغادرة منازلهم، طلبنا من المشاركين شرح الظروف التي أجبرتهم على اتخاذ هذا القرار، حيث يمكن تصنيف هذه العوامل بشكل عام ضمن ثلاثة محاور: أمنية واقتصادية واجتماعية.

بشكل عام، اختار 90 في المئة من المشاركين «الظروف الأمنية» كأحد أسباب هجرتهم، بينما ذكر 33 في المئة من المشاركين أن «الوضع الاجتماعي» ضمن مسببات المغادرة ؛ كما ان 28 في المئة من المشاركين قد أفادوا بأن «العوامل الاقتصادية» كانت أحد أسباب المغادرة.

كان الأمن هو الدافع الرئيسي للمغادرة لـ 96 في المئة من النازحين داخليا الذين تمت مقابلتهم، و 86 في المئة من اللاجئين.

تجسدت هذه الظروف والتهديدات الأمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري على الشكل التالي: الخوف من الاعتقال، والسلطة غير المقيدة للأجهزة الأمنية، والتهجير القسري، وغياب سيادة القانون، والتجنيد الإلزامي.

**خرجت مع زوجي إلى شمال سوريا بتكلفة تجاوزت 1800 دولار للشخص مقابل وصولنا بأمان و ذلك خوفاً من اعتقال زوجي**

**أمينة ، 29 سنة ، من دمشق**

**كان لدي نفس الأسباب لدى كل من هرب و نجا بنفسه سواء خوفا من الاعتقال أو من السوق للخدمة الالزامية بالنسبة للمتخلفين، تلك الأسباب اجبرتني والعديد من الشباب على المغادرة دون تردد**

**صابر – حلب – 34 سنة**

**لا يمكننا انتظار وصول الميليشيات إلى منازلنا. لا تزال مخيمات النزوح والإقامة في الأراضي الزراعية هي الخيار الأفضل.**

**سمر ، 36 سنة ، ريف حماة**

**أطفالي هم الذين أجبروني على الاستمرار في هذا النزوح. حيث لم أجد مبرراً لهذا القصف والضربات الجوية أمامهم.**

**تيسير ، 48 سنة ، إدلب**

في المناطق التي خضعت لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كان العامل الأمني الأبرز هو الخوف من الموت أو الاعتقال التعسفي أو غيرها من العقوبات الناتجة عن الاتهامات بالردة استناداً للتفسير المتطرف للشريعة والعقاب التعسفي.

أما في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، كان الخوف من التجنيد الإجباري والاعتقالات التعسفية من بين أهم العوامل الأمنية للمغادرة. بينما كانت أن الانفجارات والعمليات القتالية والهجمات والاعتداءات العسكرية والاغتيالات والسطو والعنف المسلح وانعدام الأمن العام كانت أبرز العوامل للتهجير من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة وهيئة تحرير الشام.

كانت العوامل الاجتماعية كالتشتت الأسري والانقسامات المجتمعية الناتجة عن الصراع والوضع السياسي والتغير في أساليب الحياة، كانت جميعها العامل الثاني الأبرز لقرار المغادرة، حيث ذكر حوالي 38 في المئة من اللاجئين الذين تمت مقابلتهم و 25 في المئة من النازحين داخلياً أن العوامل الاجتماعية هي سبب المغادرة.

وأخيراً ، أشار 33 في المئة من اللاجئين و 20 في المئة من النازحين داخلياً أن الأسباب الاقتصادية كانت ضمن أسباب المغادرة.
تثبت شهادات بعض من أجريت معهم المقابلات أن الوضع الاقتصادي المتدهور، ونقص فرص العمل، وانخفاض أسعار الصرف وزيادة التضخم أجبرت العديد من المواطنين على الهجرة بحثًا عن حياة أفضل (الشكل 7)

**هناك زيادة في الفجوة والتفاوت بين الناس والطبقات الاجتماعية، بالإضافة إلى تدهور الوضع المالي.**

**هنا 49 عامًا درعا**

الشكل 7. أسباب مغادرة النازحين واللاجئين

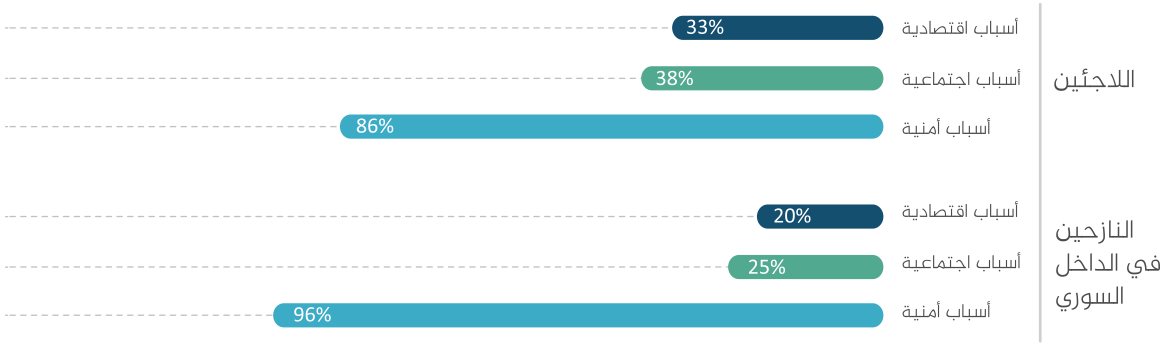

يلاحظ أن الأسباب الأمنية شكلت العامل الأبرز الذي دفع الرجال للمغادرة وبشكل أكبر نسبيا مقارنة مع الاناث من المناطق ذاتها، بينما كانت العوامل الاجتماعية ذات الأثر الأكبر في اتخاذ النساء لقرار النزوح من أماكن إقامتهم مقارنة بالرجال (الشكل 8)

الشكل 8. الأسباب الرئيسية للمغادرة حسب الجنس

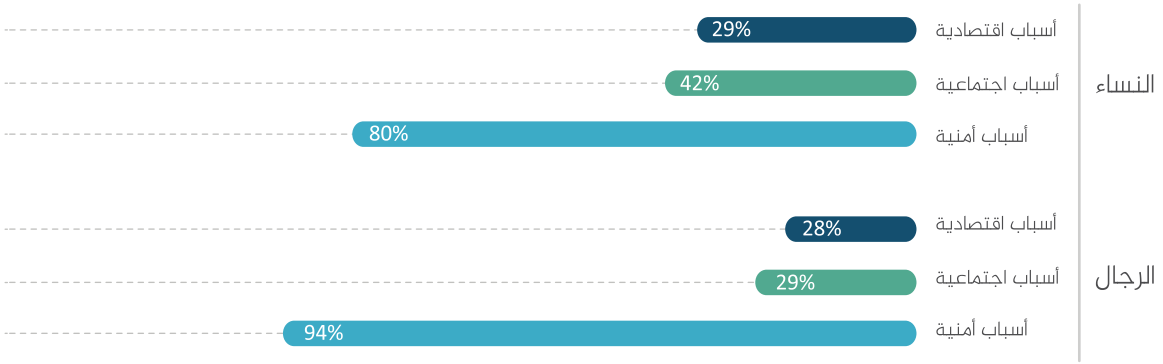


صُنفت العوامل الأمنية بأنها العامل الأبرز لدى المهجرين المشاركين في هذه الدراسة خلال السنوات التسع الماضية ، وقد استمرت الأوضاع الأمنية في التدهور حتى مع توسع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ، ومع نهاية العمليات العسكرية في تلك المناطق، مما يوضّح عدم ثقة المواطنين في قدرة النظام على توفير الأمان والعيش الكريم ضمن مناطق سيطرته. و قد كان انعدام الأمن أبرز دافع لمغادرة المستجيبين الذين هُجروا في عام 2012 (98 في المئة)، وانخفض قليلاً إلى 94 في المئة بالنسبة للذين هجروا عام 2018 (الشكل 9)

الشكل 9. الأسباب الرئيسية للمغادرة حسب سنة التهجير

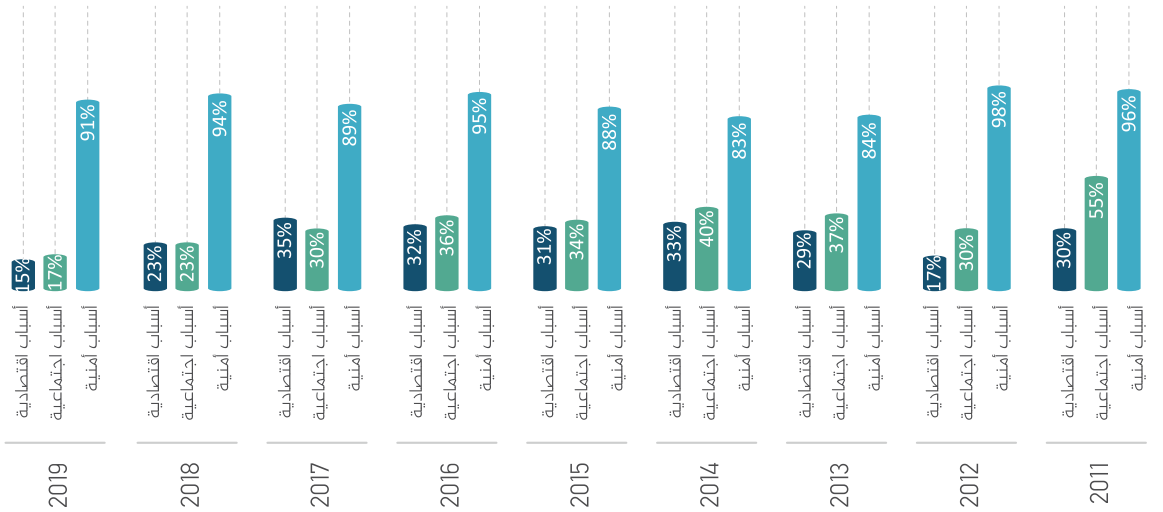

# الظروف الحالية

# الظروف الحالية
## الشعور بالأمن والاستقرار في أماكن الإقامة الجديدة

عند النظر في إحساس المهجّرين بالأمان والاستقرار في مكان إقامتهم الجديد بعد التهجير، ذكر أكثر من نصف المشاركين في الدراسة أنهم لا يشعرون حاليًا «بالاستقرار»، وهو مفهوم ينطوي على عدد من العوامل بما في ذلك الشعور بالأمان والشعور بالرضا على الظروف المعيشية ومستوى الدخل والخدمات الأساسية والقناعة والاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية، والشعور بالاندماج في المجتمع الجديد، وعدم تعرضهم إلى مشاكل الإقامة القانونية. من الواضح أن توفر الخدمات العامة، وتواجد المنظمات الإغاثية والإنسانية العاملة، والشعور بالأمان في مكان إقامة المهجرين الجديد بعد التهجير كلها عوامل أساسية تؤثر في إحساسهم العام بالاستقرار.

أشار حوالي 58 في المئة من المشاركين أنهم لا يشعرون بالاستقرار في الوقت الحالي، في حين يشعر 42 في المئة منهم بالاستقرار في ظروف معيشتهم الحالية. وقد أكدت نتائج الدراسة بعض التوقعات المنتظرة: فقد عبر اللاجئون الذين وصلوا إلى البلدان المتقدمة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، على شعورهم بالاستقرار أكثر من أولئك في البلدان المضيفة الأخرى حيث لم تحل الكثير من مشاكلهم ومازالوا يعيشون في ظروف صعبة.

فقد أكد معظم اللاجئين أنهم شعروا بالاستقرار في أوروبا، بينما تفاوتت ردود اللاجئين في الدول الأخرى، حيث أفادت نسبة صغيرة جدًا من اللاجئين في لبنان أنهم يشعرون بالاستقرار، و يعود ذلك على الأرجح لأنهم يواجهون عداءً متزايدًا وظروف معيشية صعبة. أما في تركيا التي تستضيف أكبر عدد من السوريين فيبدو أن تحولا كبيرا يحدث هناك، ففي السنوات السابقة شعر اللاجئون السوريون بالترحيب في تركيا[5]، بينما انخفضت نسبة اللاجئين الذين يشعرون بالاستقرار هناك إلى 34 في المئة خلال العامين الماضيين بسبب الاضطراب السياسي في البلاد حيث وجد اللاجئون أنفسهم في عين العاصفة السياسية بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

أما بالنسبة للنازحين داخل سوريا، فإن إحساسهم بالاستقرار يتعلق مباشرة بالظروف المعيشية التي يواجهونها، خاصة بعد عمليات التهجير الجماعي الأخيرة إلى المخيمات المؤقتة وظروف الإقامة غير المناسبة ولعل هذا ينطبق بشكل واضح على أولئك الذين يفرون من المدن والقرى في محافظتي حماة وإدلب نتيجة التصعيد العسكري الأخير من قبل قوات النظام وحلفائه، وهذا يؤكد من جديد إلى أن عمليات النزوح الأخيرة أثرت سلبًا على إحساس المواطنين بالأمان والاستقرار المعيشي.

الشكل 10 : الشعور بالاستقرار والأمان في مكان الإقامة الحالي بالنسبة للمشاركين في الدراسة

5. هذا الشعور يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالبحث الذي أجرته وكالة الاستطلاعات التركية كوندا ، والذي أفاد بأن النسبة المئوية للمواطنين الأتراك الذين قالوا إنهم لن يواجهوا مشاكل مع اللاجئين السوريين في مدينتهم كانت 72 في المئة في فبراير 2016. وفي عام 2019 ، كانت أقل من 40 في المئة
https://foreignpolicy.com/27/08/2019/turkey-cant-host-syrian-refugees-forever-erdogan-assad-idlib-hdp-chp-imamoglu/

يشعر حوالي 97 في المئة من اللاجئين في البلدان الأوروبية بالاستقرار، مما يشير إلى أنهم يتمتعون بدرجة عالية من الاعتراف بالحقوق ، وأن تكيفهم واندماجهم في المجتمع الجديد أسهل بكثير، على الرغم من المشاكل المختلفة التي قد يواجهونها، و إنّ تواصلهم مع أسرهم و مجتمعاتهم النازحة في الداخل السوري معبرين عن شعورهم بالاستقرار يفسّر النتائج التي أشار اليها تقريرنا السابق (الواقع وراء وعود الأسد للنازحين واللاجئين( حول رغبة النسبة العظمى من السوريين في الداخل السوري أو دول الجوار في الوصول إلى الدول الأوروبية .

**أشعر هنا بالاستقرار وقيمة المواطنة، لا أستطيع ترك مكان إقامتي الجديد والعودة إلى سورية إلا بنية الزيارة وذلك حصرا بعد سقوط نظام الأسد**

**نسرين , 34 سنة , ألمانيا**

وفي تفاوت فاقع مع النسب السابقة، يشعر 9 في المئة فقط من اللاجئين السوريين في لبنان بالاستقرار (الشكل 11) بعد أن تدهور وضع اللاجئين هناك بطريقة متسارعة. تنبع الظروف المعيشية السيئة والضغوط الرهيبة التي يعاني منها السوريون في لبنان من مجموعة من العقبات البيروقراطية، بما في ذلك سياسة الإقامة التي تجعل من الصعب على اللاجئين الحصول على إقامة قانونية، والذي بدوره يحد من حصولهم على التعليم والعمل والرعاية الصحية ويعرضهم لخطر الاعتقال التعسفي. يشير تقرير لـ «هيومن رايتس ووتش» إلى أن 74 في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان ليس لهم وضع قانوني[6]، و قد امتنعت السلطات اللبنانية عن السماح بتسجيل اللاجئين في عام 2015 مما يعكس تدني مستوى الحماية الذي يتمتع به هؤلاء اللاجئون. إن الخطاب السياسي والإعلامي المحلي العدائي المتزايد بشأن اللاجئين السوريين يضاعف إحساسهم بعدم الأمان ويزيد من المخاطر التي يواجهونها هناك بشكل يومي. ومن خلال معاينة الإشكالات البنيوية والاجتماعية في لبنان نجد أنه لا توجد في المنظور القريب حلول دائمة للاجئين في لبنان، مما يحرمهم من القدرة على عيش حياة كريمة ومستقرة.

**الحياة في لبنان صعبة للغاية ... بدأ الناس يفقدون عقلهم بسبب الاستغلال والإذلال.**

**ماهر ، 33 سنة ، لبنان**

**فرصي في التعليم غير موجودة هنا ، لذا لا يمكنني إكمال دراستي الجامعية. لا توجد فرص عمل. السلطات تلاحق وتعتقل من يعملون، أو تفرض غرامات كبيرة، مع الأخذ في الاعتبار أن تكلفة المعيشة مرتفعة للغاية في لبنان. وبالتالي، بالنسبة لنا ، جميع جوانب الحياة تأثرت ؛ سواء كان ذلك التعليم أو سبل العيش أو الرعاية الطبية. بالإضافة إلى المخاوف الأمنية، هناك احتمال كبير بأن تسلمني السلطات اللبنانية إلى النظام دون أي رادع. ببساطة لأنني أعمل أو لأي حجة أخرى. العنصرية من السكان المحليين تشكل مشكلة كبيرة ... يمكن أن يظهر هذا في أشكال مختلفة ، من الإساءة اللفظية أو الجسدية والبلطجة والتمييز.**

**خالد ، 26 سنة ، لبنان**

**لقد استلمت تصريح إقامة هنا بشرط واحد: التوقيع على تعهد بعدم العمل. وعندما توقع على تعهد بعدم العمل، ليس لديك فرصة للعمل في هذا البلد إلا بشكل سري. هذا البلد (لبنان) يعيش بشكل أساسي في حالة من الفوضى، ويبقيك دائمًا في حالة من عدم الأمان. لديّ قلق بشأن ابني، وليس لدي أمل كبير في تأمين مدرسة ليست باهظة الثمن له، لمنحه المعرفة المناسبة بدون تعريضه للشعور بالعنصرية ضده. هذه المسألة تكاد تكون معدومة في هذا البلد.**

**نيرمين ، 33 سنة ، لبنان**

---

6. https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325424

تجاوزت نسبة المشاركين القاطنين حاليا في كل من مصر والأردن والشاعرين بالاستقرار في مكان اقامتهم الحالي 70 في المئة .وتجدر الإشارة الى انخفاض اعداد اللاجئين السوريين في مصر بعد التغيرات السياسية والقيود التي فرضت عليهم عام 2013 وهو ما أجبر الكثير من السوريين على البحث عن رحلة لجوء جديدة.

أما الأردن فقد علقت استقبال اللاجئين السوريين منذ ما يقارب الخمسة أعوام، حيث يقطن معظم اللاجئين السوريين في المخيمات التي تنتظم فيها عملية تقديم المساعدات، وقد اتخذت الحكومة الأردنية العديد من الإجراءات للحد من أعداد اللاجئين وبالتالي أي ردود أفعال اجتماعية متوقعة تجاههم . وقد انعكس طول الفترة الزمنية التي قضاها اللاجئون ضمن الأردن إيجابا على شعورهم بالاستقرار فيها.

**أفاد 34 في المئة فقط من اللاجئين في تركيا بأنهم يشعرون بالاستقرار.** حيث أعرب العديد من المشاركين في الدراسة، وخاصة أولئك الذين لا يشعرون بالاستقرار، عن رغبتهم في الهجرة إلى أوروبا. حيث يرون أن وجودهم في تركيا مجرد مرحلة مؤقتة، كما أفاد العديد من اللاجئين في تركيا أنهم فقدوا إحساسهم بالاستقرار بمرور الوقت، خاصةً مع تطبيق إجراءات جديدة تتعلق بوضعهم القانوني، بالإضافة إلى حالة الاستقطاب السياسي المتعلقة بوجودهم، وقد انعكست هذه التغييرات والممارسات الأخيرة على شعور الاستقرار لدى هؤلاء اللاجئين.

**أود الهجرة إلى أوروبا لأن لدي ابن في السويد، وأنا أنتظر الفرصة المناسبة.**

**تمام ، 48 سنة ، تركيا**

**بالنسبة لي، لست مستقرة هنا وغير مرتاحة وسأعود في أي وقت عندما تكون الظروف مناسبة.**

**مي ، 29 سنة ، تركيا**

**أنا حاصل على شهادة في القانون ومارست المحاماة لمدة 12 سنة في سوريا، لكن لا يمكنني العمل بشهادتي في تركيا. ليس لدي رأس مال يتيح لي القيام بأعمال تجارية ولا يمكنني العمل في أي مهنة يدوية. لا يمكنني أيضا تغيير مكان اقامتي أو إقامة عائلتي إلى أي مكان آخر خارج الولاية التي أعيش فيها لأننا بحاجة إلى إذن سفر. وفقًا للقوانين في تركيا ، لا يمكننا زيارة أفراد الأسرة الآخرين المقيمين في ولايات أخرى.**

**محمد ، 40 سنة ، تركيا**

**طالماامللك منزلا هنا فإني بخير و لكني دائما أعيش في قلق من القوانين التي من الممكن أن تصدر بأي لحظة، ليس لدي جنسية تركية تحميني و تحفظ حقوقي فحتما ليس هناك استقرار فعلي ,غير أننا نعمل ونعيش ليومنا**

**أيمن – 39 سنة -تركيا**

أشار 52 في المئة ممن أجريت معهم المقابلات في إدلب أنهم يشعرون بالاستقرار إلى حد ما؛ في حين يشعر أقل من 10 في المئة بالاستقرار في مناطق ريف محافظة حلب، وتجدر الإشارة إلى أن معظم النازحين في محافظة حلب يخوضون تجربة نزوح حديثة مقارنة بمعظم النازحين في محافظة إدلب.

وأفاد 97 مشاركا من أصل 117 مستجيبا شاركوا في الدراسة قبل شهر شباط 2020 أنهم يشعرون بالاستقرار في محافظة ادلب. وفي مفارقة صارخة، أكد 90 في المئة من النازحين في إدلب الذين تمت مقابلتهم في شهر شباط 2020 (75 من أصل 80) عدم شعورهم بالاستقرار، مما يعكس بوضوح أثر الحملة العسكرية الأخيرة على أكثر من مليون نازح جديد نزحوا بسبب هذه الحملة من النظام السوري وحلفائه.

تنعكس الظروف المعيشية السيئة للنازحين وعدم حصولهم على حقوقهم وحقوق أسرهم بما في ذلك المأوى والتعليم والخدمات الطبية والمجتمعية على مدى شعورهم بالاستقرار، وذلك على نقيض كامل مع وضع اللاجئين في أوروبا وانعكاس ظروفهم المعيشية على شعورهم بالاستقرار.

الشكل 11. الشعور بالاستقرار (حسب مكان الإقامة الحالي)

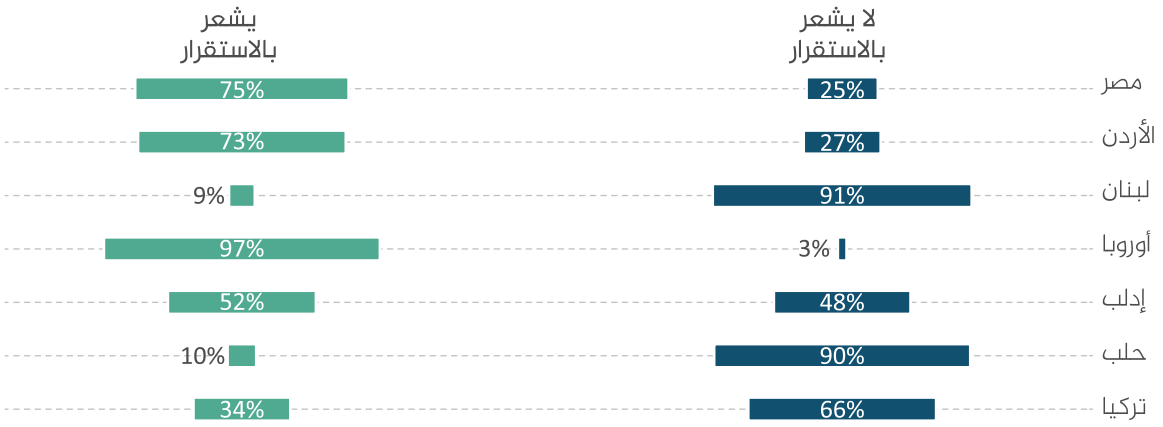


لقد كانت نسبة النساء اللواتي يشعرن بالاستقرار ممن شاركن في هذه الدراسة أكبر مقارنة بالرجال (الشكل 12) حيث اقتصرت نسبة الرجال الذين يشعرون بالاستقرار على 36 في المئة، بينما بلغت نسبة النساء 53 في المئة.

ركزت محاور النقاش مع المشاركين في الاستبيان على أثر الصدمة الأخيرة الناجمة عن المعاناة وتدهور الظروف المعيشية للمرأة وأسرتها في مكان إقامتها الأصلي، وتركيز النساء على استعادة بعض الشعور بالحياة الطبيعية في ظروفهن الحالية من النزوح او اللجوء، حيث كشفت هذه المقابلات عن تقارب في الشعور بالاستقرار بين اللاجئات والنازحات داخليا على الرغم من اختلاف ظروفهن المعيشية بشكل كبير.

أعادت النقاشات التي تمت في هذا الاستبيان التأكيد على أهمية مراعاة خصوصية تجربة المرأة في الصراع والتهجير، وضمان تلبية احتياجاتهن، خاصة في سياق أي حل سياسي مستقبلي. فقد كشفت المقابلات أن سلامة المرأة (وسلامة أسرتها) هي عامل رئيسي في إحساسها بالاستقرار، وأن أي حل سياسي لا يأخذ في الاعتبار احتياجاتها وتصوراتها الخاصة، أو يجبر المهجرين على عودة ليست آمنة وكريمة، يمكن أن يولد عوامل دفع قوية تقودهم لموجة ثانية من الهجرة طلبا للشعور بالأمان والسلامة المنشودة.

**أنا الآن طالبة جامعية في هولندا ، وأنا أنتظر حياة أفضل مما كنت عليه في سوريا.**

**ساندرا ، 22 سنة ، هولندا**

**الزواج، على سبيل المثال ، جعلني أشعر بالاستقرار. تزوجت مواطن تركي. من ناحية التعليم ، فإن أطفالي أكثر طلاقة في اللغة التركية من العربية.**

**ساجدة ، 26 سنة ، تركيا**

الشكل 12. الشعور بالاستقرار حسب الجنس

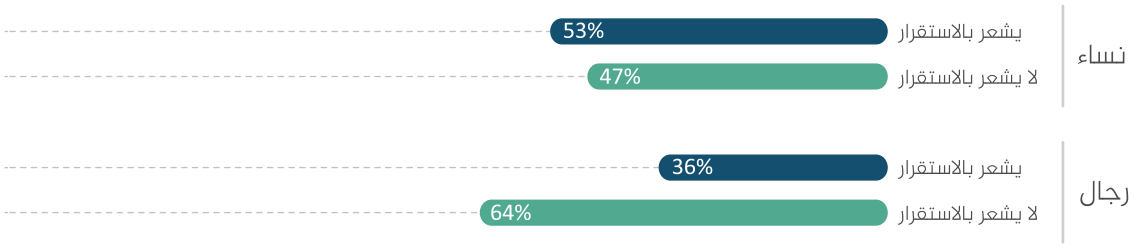


أظهرت الدراسة التباين الواضح في الشعور بالاستقرار بين اللاجئين والنازحين داخلياً (الشكل 13): فقد ذكر 69 في المئة من النازحين داخلياً و 52 في المئة من اللاجئين أنهم لا يشعرون بالاستقرار في مكان إقامتهم الجديد. ويعكس هذا تأثير استمرار تدهور الظروف المعيشية التي يواجهها النازحون داخليا عليهم ، بالرغم من بقائهم في وطنهم.

الشكل 13. الشعور بالاستقرار بين اللاجئين والنازحين

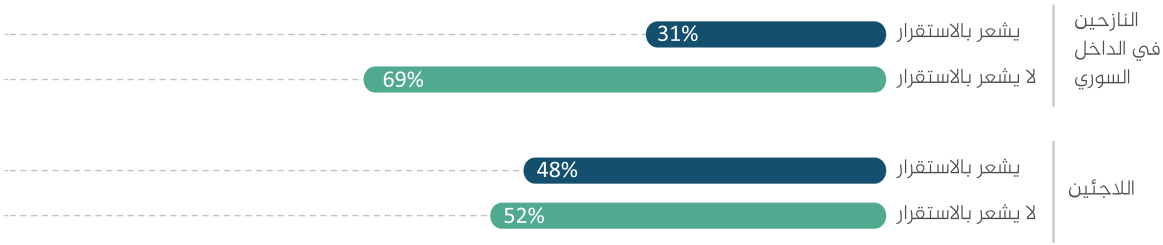

تظهـر النتائـج الارتبـاط الوثيـق بيـن طـول المـدة ضمـن تجربـة التهجيـر وبيـن الشـعور بالاسـتقرار، حيـث يلجـأ معظـم المهجريـن إلـى تأسـيس حيـاة جديـدة تزيـد مـن شـعورهم بالاسـتقرار والأمـان . ويتجلـى ذلـك في آراء أولئـك الذيـن غـادروا في وقـت مبكـر مـع بدايـة المأسـاة السـورية بالمقارنـة مـع أولئـك الذيـن غـادروا في وقـت لاحـق حيـث يقـل الشـعور بالاسـتقرار لـدى الفئـة الثانيـة مقارنـة بالأولـى، باسـتثناء اللاجئيـن في أوروبـا، الذيـن يبـدو أنهـم يشـعرون بالرضـا بغـض النظـر عـن وقـت وصولهـم، ممـا يوضـح التأثيـر الحاسـم للظـروف والفـرص المعيشـية. تُظهـر البيانـات أيضًـا خطـر أن تصبـح الهجـرة دائمـةً بالنسـبة لعـدد كبيـر مـن المهجريـن السـوريين الذيـن فـروا مـن منازلهـم في وقـت مبكـر مـع بدايـة موجـات الهجـرة، على الرغـم مـن الحيـاة الصعبـة التـي قـد يواجهونهـا في أماكـن إقامتهـم الجديـدة.

الشكل 14. الشعور بالاستقرار حسب سنة المغادرة

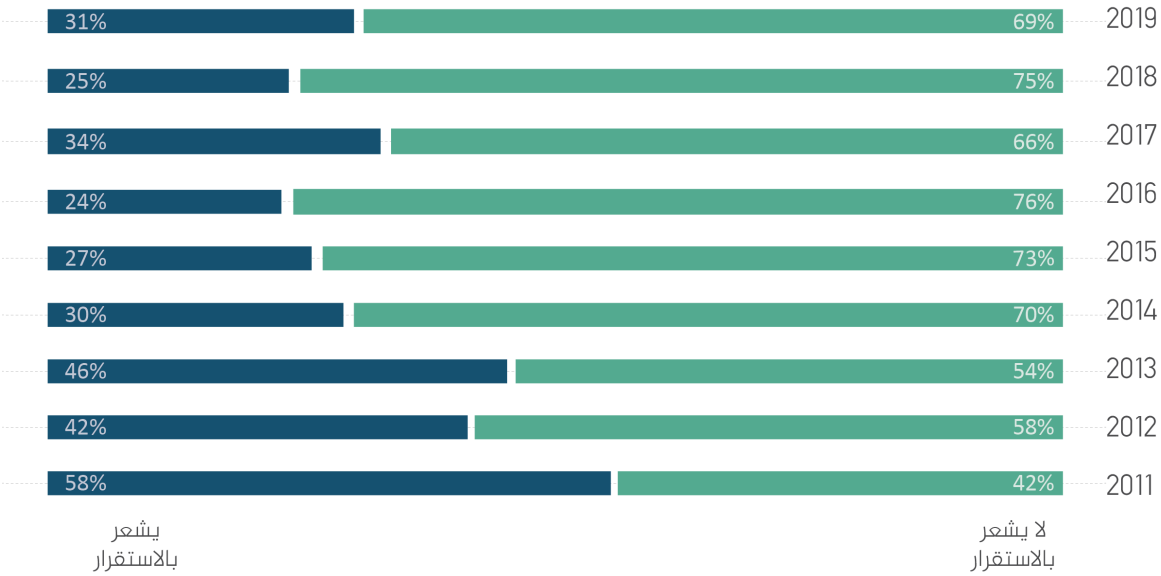

# الرغبة بالعودة

تؤكد نتائج هذه الدراسة الحقيقة التي يتم تداولها باستمرار: وهي أن الغالبية العظمى من السوريين (73 في المئة) يريدون العودة إذا تم تحقيق الشروط المناسبة لهم (الشكل 15)؛ كما توضح أراء المشاركين التفاصيل التي تعيق عودتهم، حيث حددت النسبة الأكبر من المشاركين عوامل مختلفة تتعلق بالوضع الأمني ضمن أهم أربع من الأولويات الخمسة التي اختاروها. وبتطبيق نسبة الراغبين بالعودة التي تم الوصول ها من خلال هذا الاستبيان على عدد المهجرين السوريين بسبب النزاع، يشار إلى أن أكثر من 9 ملايين مهجر ينوون ممارسة حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى منازلهم في سوريا.

تحقق نتائج هذه الدراسة في مدى حرمان المهجرين السوريين من حقهم في «العودة الآمنة والطوعية والكريمة». كما يعدد التقرير الشروط المختلفة التي يعتبرونها الحد الأدنى المقبول لتحقيق هذه العودة، وكيف تتأثر هذه الأولويات بعوامل متعددة مثل الشعور بالاستقرار وجنس المشاركين في الاستبيان ومكان الإقامة الحالي وجودة الحياة فيه.

**ما زلت أنتظر بفارغ الصبر عودة آمنة إلى بلدي وحياتي السابقة.**

**نبيل ، 57 عاما ، تركيا**

**أشعر فقط بالأمان في أحياء مدينتي حلب.**

**سامر ، 29 سنة ، لبنان**

**جميع نتائج التهجير هي آثار سلبية من العيش في الخيام ، إلى التفاصيل المتعلقة بتأمين الإيجار ونقص فرص العمل والسياسات المفروضة من حكومات الدول على اللاجئين وتحويلها إلى «ورقة ضغط» لمصالحهم وتركهم بعد ذلك في ظروف غير إنسانية.**

**مريم ، 52 سنة ، الأردن**

**بالنسبة لي ، كشخص ، سأعود حتى لو جاء الحل بعد 100 عام. بالنسبة لي كرجل مع عائلة ، ولطول مدة اللجوء ، أصبح الأطفال والأحفاد يجيدون اللغة التركية أكثر من العربية ، وهم يعرفون تركيا أكثر بكثير من سوريا ، وقد اعتادوا أيضًا على الخدمات هنا.**

**مازن ، 63 سنة ، تركيا**

الشكل 15. الرغبة بالعودة إذا كانت الظروف مواتية

على الرغم من أن الغالبية العظمى من المهجرين يريدون العودة إلى مناطقهم الأصلية، إلا أن جزءًا صغيرًا منهم فقط عاد حتى الآن، بغض النظر عن مكان الإقامة الحالي أو الظروف المعيشية الصعبة[7]. مازالت أعداد المهجرين المقتنعين بإمكانية العودة قليلة على الرغم من الادعاءات الرسمية للنظام السوري وحلفائه الروس بأن الاستقرار والأمن يسودان في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، بالإضافة للعديد من قرارات النظام التي يتم تقديمها على أنها تمثل نوعًا من «العفو العام». و تبرز أهمية هذه التفاصيل بشكل خاص لأن الغالبية العظمى من المهجرين الذين يرغبون في العودة (82 في المئة) ينحدرون من المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري حاليا (الشكل 16). وهذا يعكس عدم شعور النازحين داخليا واللاجئين بالقدر الكافي من الأمان في العودة إلى ديارهم في هذه المناطق، كما أن النظام لم يقدم حتى الآن التغييرات الجوهرية أو الضمانات الكافية فيما يتعلق بشروط العودة، على الرغم من ترويجه المتكرر لذلك .

الشكل 16. السيطرة العسكرية الحالية على مناطق الإقامة الأصلية للراغبين بالعودة

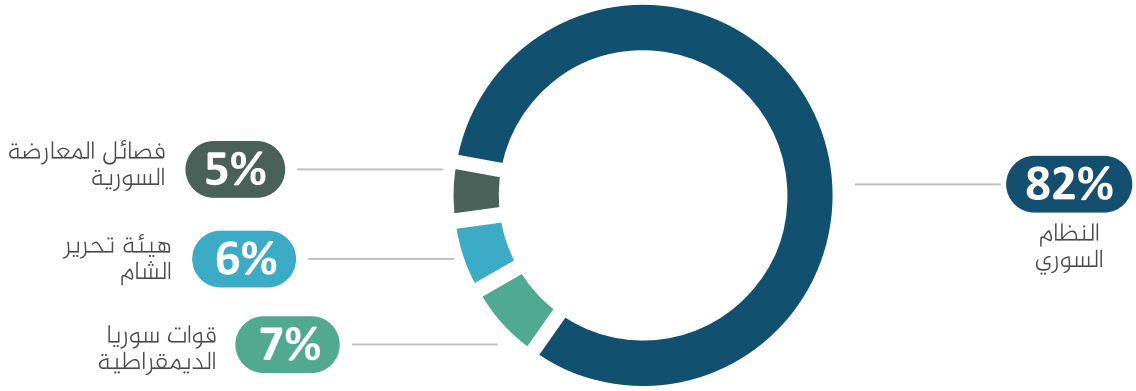


أظهرت النتائج أن النازحين داخليا هم الأكثر اهتماما بالعودة إلى ديارهم (92 في المئة) إذا تم تحقيق الشروط المناسبة ، مقارنة بـ 62 في المئة من اللاجئين (الشكل 17). المشاركون في الدراسة الذين صرحوا أنهم لا يرغبون في العودة حتى لو تحققت الظروف المناسبة أعطوا أسبابًا مختلفة لذلك، وكان أكثرها شيوعًا هو الخوف والصدمة التي تسببت بها تجاربهم في سوريا والذكريات المؤلمة التي يحملونها، فضلا عن درجة عالية من الرضا عن حياتهم الجديدة، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والتعليمية والقانونية واندماجهم الناجح في مجتمعاتهم الجديدة.

**لا أريد العودة إلى المكان الذي أُعدم فيه زوجي أمام عيني، ولا أعود إلى حيث اضطهدت أنا وأولادي. لم يرحمونا، لا أريد العودة إلى هناك مهما كانت الظروف جيدة ولا أستطيع العيش هناك مرة أخرى. أرواحنا ممزقة.**

**زهراء ، 50 سنة ، من حلب ، لاجئة حالياً في تركيا**

7. برنامج الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الإنسانية، «التنقل ومراقبة الاحتياجات» ، فبراير 2020
https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/document/northwest-syria-mobility-needs-monitoring-hnap-feb2020-

**أنا هولندية الآن، وأنا سعيدة هنا مع عائلتي في هذا البلد الذي يحترم جميع الناس ويعطي حقوقًا متساوية لهم، ولدي أنا وزوجي الفرصة للعمل هنا ، ربما سأزور سوريا بعد انتهاء المشاكل.**

**سارة ، 34 سنة ، من حمص**

**لا أريد أن أعيش تلك الأيام الصعبة مرة أخرى، لقد واجهت ظروفًا قاسية جدًا قبل التهجير ولا أثق في أن أي حل سيكون دائمًا.**

**أحمد ، 45 سنة ، من ريف دمشق**

الشكل 17. نية العودة حسب حالة النزوح

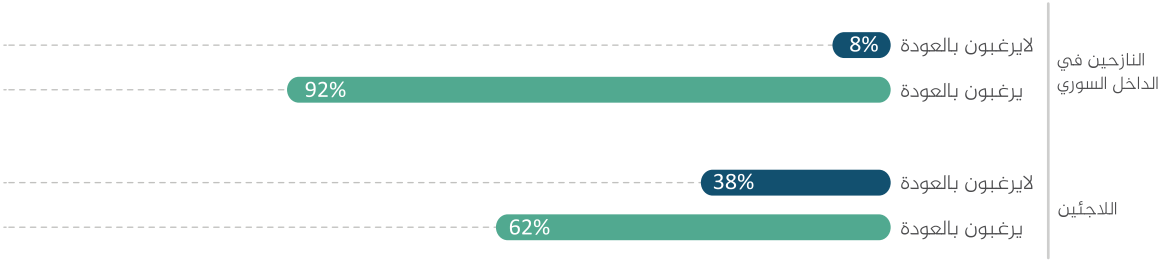


يتجلى الاختلاف في نية العودة بين النازحين داخليا واللاجئين بشكل واضح عند النظر في آراء النساء المشاركات حيث أعربت 97 في المئة من النساء النازحات داخليا عن نيتهن في العودة إذا كانت الظروف مناسبة، مقارنة بـ 51 في المئة من اللاجئات (الشكل 18). ومن الواضح أن هذا الاختلاف مدفوع بالظروف المعيشية القاسية للغاية التي تواجهها النساء النازحات داخليًا، مقارنةً بشعور الاستقرار وظروف المعيشة المواتية التي تتمتع بها العديد من اللاجئات.

الشكل 18. الرغبة بالعودة حسب الجنس وحالة المهجرين

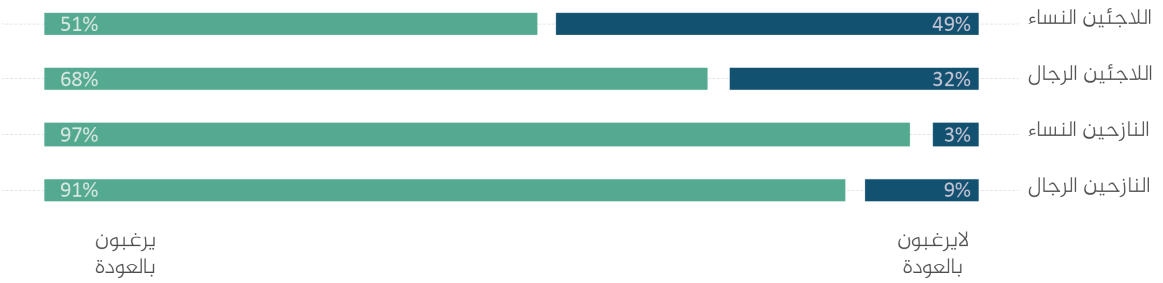

أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع للعودة لا تتعلق بالظروف المعيشة فقط حيث أن أكثر من 66 في المئة ممن يشعرون بالاستقرار في مكان إقامتهم الحالي ما زالوا يريدون العودة إلى ديارهم (الشكل 19). في الواقع، هذه الرغبة في العودة من قبل أولئك الذين يشعرون بأن لديهم حياة مستقرة في محل إقامتهم الحالي تشير بوضوح إلى أن غالبية النازحين لن يتنازلوا عن حقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة، طالما كانت الظروف-ضمان أمنهم بشكل أساسي- مواتية.

الشكل 19 . الرغبة بالعودة، حسب الاستقرار في مكان الإقامة الحالي

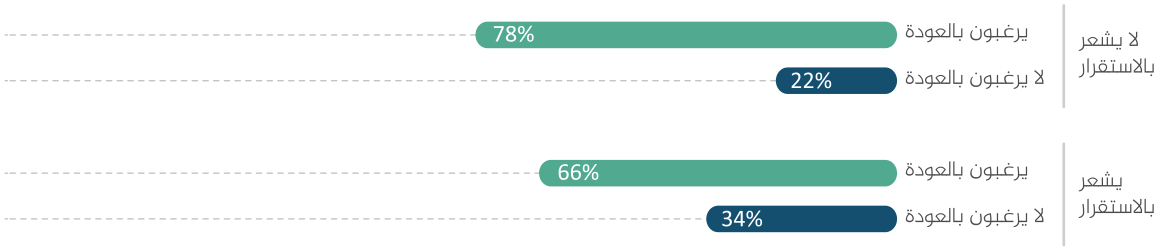


في الوقت ذاته ، اختلفت الآراء بشأن الرغبة في العودة حسب مكان الإقامة الحالي للمهجرين حيث كان اللاجئون في أوروبا هم الأقل استعدادًا للعودة بنسبة (45 في المئة) ، في حين يريد 85 في المئة من اللاجئين في مصر و 70 في المئة من اللاجئين في تركيا العودة إذا كانت الظروف مواتية (الشكل 20). تشير هذه الأرقام إلى أنه على الرغم من وجود درجة كبيرة من التوافق في اراء المشاركين حول الشروط المطلوبة من قبلهم للتفكير في العودة، إلا أن أولئك الذين يعيشون حاليًا في بلدان غير مستقرة هم الأكثر رغبة في العودة، ويشير هذا إلى أن ازدياد الضغط وانعدام الاستقرار بالنسبة لهؤلاء اللاجئين قد يرغمهم على التفكير في العودة حتى مع عدم تحقيق الشروط والتطلعات الأساسية التي يرغبون بها ، بما في ذلك الأمن.

أشارت أراء المشاركين المستجيبين للدراسة من النازحين داخليا أنهم أكثر رغبة في العودة: 99 في المئة من النازحين في محافظة إدلب و 86 في المئة في ريف حلب أرادوا العودة إلى منازلهم (الشكل 20). بالنظر إلى البيانات السابقة حول الشعور بالاستقرار والظروف المعيشية القاسية التي أفصح عنها المشاركون بالدراسة من النازحين في محافظة حلب، من الواضح أن صدمة نزوحهم أثرت على 14 في المئة من هؤلاء المشاركين بشدة لدرجة أنهم لا يثقون في أن ظروف العودة سيتم تحقيقها.

الشكل 20. الرغبة بالعودة حسب مكان الإقامة الحالي

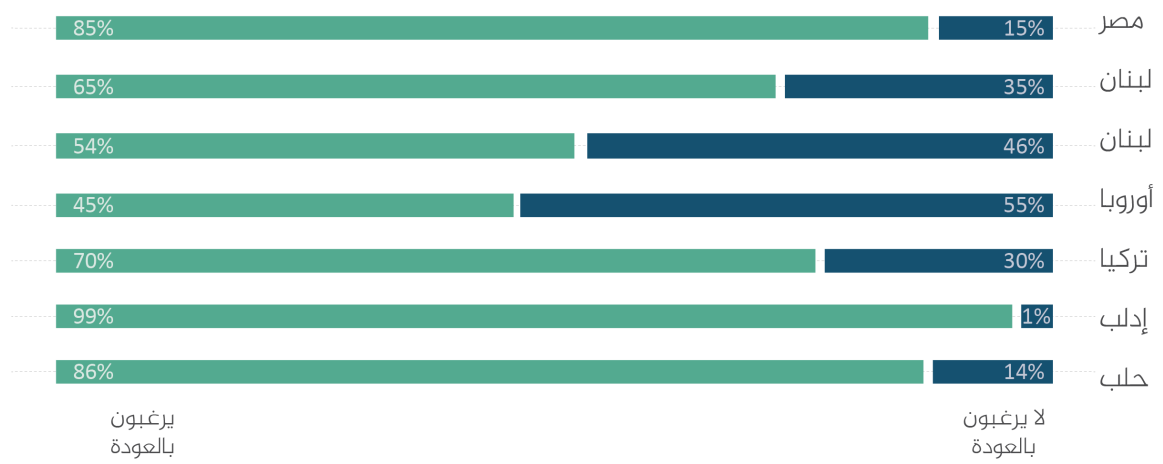

# المعلومات حول العودة وإجراءاتها

يعتبر الوصول إلى معلومات موثوقة ودقيقة حول ما إذا كانت ظروف العودة آمنة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق عودة آمنة وكريمة وطوعية. تساعد هذه المعلومات المهجرين على فهم ما إذا كانت شروط عودتهم قد تحققت، وكذلك الإجراءات ذات الصلة بعملية العودة. على وجه الخصوص، قد يساعد توفر المعلومات في تسليط الضوء على أي تضارب بين إجراءات العودة والحقوق القانونية للاجئين والنازحين داخلياً في العودة إلى ديارهم دون خوف من المضايقة أو الاستهداف. يوضح الشكل 21 أن نسبة مذهلة بلغت 87 في المئة من المجيبين على الاستطلاع كانوا واثقين من أن لديهم معلومات كافية من خلال القنوات غير الرسمية للحكم على ما إذا كانت شروط عودتهم قد استوفيت ضمن مناطقهم الأصلية. المصادر غير الرسمية المتعددة مثل الأسرة ووسائل الإعلام كانت المصدر الرئيسي للمعلومات. ومن خلال التعمق بالأسئلة مع هؤلاء المشاركين تم التوصل إلى أن معظمهم لم يكونوا على علم بالإجراءات المتضمنة حاليا في عملية العودة والتي تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا على هؤلاء المهجرين، والتي يتوجب تحقيقها من قبل المهجرين للحصول على موافقة العودة.

الشكل 21. توفر المعلومات عن مكان الإقامة الأصلي

ملاحظة: يعكس الشكل الإجابة على السؤال: «هل تشعر أن لديك معلومات كافية عن مكان إقامتك الأصلي؟»

ومع ذلك، فإن البحث الدقيق في الاليات الرئيسة التي يتبعها النظام في التعامل مع اللاجئين الذين يفكرون في العودة الآن يظهر أن شعور هؤلاء بامتلاكهم المعلومات الكافية حول الظروف في منقاطهم الاصلية مضلل إلى أبعد الحدود. فقد أوضحت الدراسة عن حجم النقص في المعلومات الحقيقية التي يحصلون عليها من مصادرهم المستعملة في الحصول على المعلومات، والتي من المفترض انها تخبرهم عن كافة الحيثيات والتفاصيل المتعلقة بظروف العودة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يتوجب على الأشخاص الذين يرغبون الآن في العودة إلى المناطق التي يسيطر عليها نظام لأسد التوقيع على «وثيقة المصالحة» من أجل العودة، خاصة أولئك الذين يعودون من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حاليا أو سيطرت عليها سابقا، أو الذين غادروا البلاد دون وثائق رسمية أو إذن رسمي ، كما هو الحال بالنسبة للكثير من اللاجئين. مضمون هذه الوثيقة، التي تقدم عادة لدى السفارة السورية في البلد المضيف قبل السماح للشخص بالعودة، يتحدث عن «معالجة وضع السوريين الذين غادروا البلاد بشكل غير قانوني، بسبب الظروف الحالية و طلب تسوية وضع التجنيد أو أي مشاكل أمنية أخرى، بغض النظر عن الظروف التي أجبرتهم على المغادرة «.

**إن توقيع هذه الوثيقة يعد بمثابة اعتراف بارتكاب مخالفة قانونية بمغادرة البلاد.**

أفـاد حوالـي 80 في المئـة مـن الأشـخاص المشـاركين في هـذه الدراسـة أنهـم لا يملكـون أي معلومـات مفيـدة حـول محتـوى هـذه الوثيقـة، بينمـا اقتصـرت نسـبة مـن يملكـون بعـض المعلومـات حـول هـذه الوثيقـة على 20 في المئـة ، ويعتقـد معظمهـم أن هـذا التوقيـع يعـادل الاقـرار بارتـكاب جرائـم ضـد الدولـة. وعندمـا سُـئلوا عمـا إذا كانـوا يعتقـدون أن مثـل هـذا الاعتـراف يمكـن اسـتخدامه لاحقًـا ضدهـم في تحريـك دعـوى جنائيـة – إمـا عـن طريـق رفـع دعـوى شـخصية أو رفـع دعـوى حـق عـام – أفـاد مـا يقـرب مـن 54 في المئـة أنهـم على علـم بإمكانيـة مقاضاتهـم بموجـب هـذه الوثيقـة، كمـا أشـار 46 في المئـة إلـى أنهـم لا يعرفـون مـا إذا كان مـن الممكـن مقاضاتهـم وفقًـا لهـذه الوثيقـة (الشـكل 22).

الشكل 22. فهم مخاطر المقاضاة بموجب وثيقة المصالحة

سـؤل المشـاركون في الدراسـة والذيـن يرغبـون في العـودة عـن اسـتعدادهم للتوقيـع على وثيقـة المصالحـة، فأكـد 98 في المئـة مـن الراغبيـن في العـودة أنهـم لـن يوقعـوا ، وأن هـذه الوثيقـة سـتكون عقبـة في طريـق عودتهـم.

بالعمـوم، يُنظـر إلـى هـذه الاجـراءات على أنها عقبـة رئيسـية أمام العـودة ، وهي تجسـد اسـتمرار التضييق والضغـط على العائديـن المحتمليـن. تسـلط إجابـات المشـاركين حـول عمليـة المصالحـة واجراءاتهـا الضـوء على اتجـاه آخـر مثيـر للقلـق، فعلـى الرغـم مـن أن 87 في المئـة مـن الأشـخاص أفـادوا بـأن لديهـم معلومـات كافيـة حـول العـودة وظـروف العـودة ، إلا أن النسـبة ذاتهـا تقريبًـا ليـس لديهـم معلومـات حـول «عمليـة المصالحـة». عنـد توضيـح المعنـى الحقيقـي لوثيقـة المصالحـة للمشـاركين والأثـر المسـتقبلي المفتـرض لهـا على الموقعيـن، أكـد معظـم المسـتجيبين أن التوقيـع على هـذه الوثيقـة سيشـكل عائقـا رئيسـيا للعـودة. توضـح هـذه الإجابـات أن اللاجئيـن والنازحيـن داخليًـا ليـس لديهـم حاليًـا معلومـات كافية حـول الظـروف أو إجـراءات العـودة أو حـول إمكانيـة انتهـاك حقوقهـم كلاجئيـن ونازحيـن أو المخاطـر على أمنهـم الشـخصي وحريتهـم في المسـتقبل.

# الرؤية حول العـــودة

# الرؤية حول العودة
## الشروط الرئيسية للعودة

عملت هذه الدراسة على تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على عودة الأشخاص المشاركين والراغبين في العودة إلى مناطق إقامتهم السابقة، حيث طُلب منهم تحديد أهم خمسة شروط يعتقدون بضرورة تحقيقها قبل أن يتخذوا أي قرار بشأن العودة. سُئل جميع المشاركين في الدراسة الذين يرغبون في العودة إلى سوريا نفس الأسئلة، بغض النظر عن الطرف الذي يسيطر حاليًا على مناطقهم الأصلية.

طُلب من المشاركين اختيار خمسة شروط من أصل عشر محاور رئيسية، ومن ثم ترتيبها وفق الأولوية، ومن ثم تحديد عدة خيارات وتفاصيل ضمن المحاور الخمسة التي تم اختيارها. وكانت المحاور العشر على النحو التالي:

- الشروط القانونية والدستورية
- الظروف الاقتصادية
- الظروف السياسية
- الوضع الأمني العام
- ظروف سيطرة الأجهزة الأمنية
- الواقع التعليمي
- الخدمات العامة
- الظروف الاجتماعية (عودة الأقارب والمعارف)
- ظروف التجنيد
- مصير المعتقلين
- عوامل أخرى (تحدد من قبل المشاركين)

كانت النتائج صادمة، وفي نفس الوقت تشكل مجتمعة مجموعة واضحة من الشروط التي حددها المهجرين بأنفسهم لعودتهم، والتي يجب إدخالها في المحادثات والسياسات والخطط لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في المناقشات حول عودة اللاجئين والنازحين داخليًا بشكل طوعي أو منظم إلى سوريا.

تتعلق الأولوية القصوى لما يقرب من ثلاثة أرباع مجمل المشاركين في الدراسة (73 في المئة) ، بغض النظر عن مكان اقامتهم الحالي أو شعورهم بالاستقرار أو أي عوامل أخرى، بممارسات الأجهزة الأمنية للنظام السوري والحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني وإعادة تشكيله قبل أي عودة محتملة. وتلى ذلك في الأولوية الظروف السياسية حيث أكد 67 في المئة من المشاركين أن رحيل النظام القائم من بين أولوياتهم الخمس الأولى، في حين كان مصير المعتقلين أولوية بالنسبة لـ 64 في المئة من المهجرين، واعتبر حوالي 63 في المئة من المشاركين الوضع الأمني العام (ظروف الأمن الداخلي) كأولوية رابعة، وكانت الأولوية الخامسة تتعلق بالحالة الاقتصادية حيث أشار إليها 58 في المئة من المشاركين بالدراسة.

تؤكد هذه النتائج الواردة في الشكل 23، أن الظروف الأساسية لعودة الغالبية العظمى من النازحين واللاجئين السوريين تتعلق بالأمن، بما في ذلك مصير المعتقلين والأوضاع السياسية. في الواقع، ترتبط المجالات الأربعة ذات أعلى أولوية ارتباطًا مباشرًا بسياسات واجراءات النظام السوري، وممارساته القمعية عبر الأجهزة الأمنية، بما في ذلك استخدام الاعتقال لإسكات أي أصوات معارضة. لا يملك المهجرون الثقة في أي ضمانات أمنية من قبل النظام أو حلفائه ولا يرغبون في المخاطرة بالعودة إلى منازلهم مع استمرار نظام الأسد في السلطة، وذلك لقناعتهم بالتغول والسيطرة التامة للأجهزة الأمنية على كافة مناحي الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرته.

إن استمرار اعتقال أقارب المهجرين وأعضاء من محيطهم الاجتماعي القريب، والذين قد اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية أو الشك في انتمائهم إلى المعارضة، يعتبر بمثابة تذكير قوي وقاسي للعديد من المهجرين بأنه لا يمكن الوثوق أبدا بالنظام السوري في القضايا المتعلقة بالأمن.

الشكل 23. التغيير المطلوب تحقيقه كشرط لعودة المهجرين

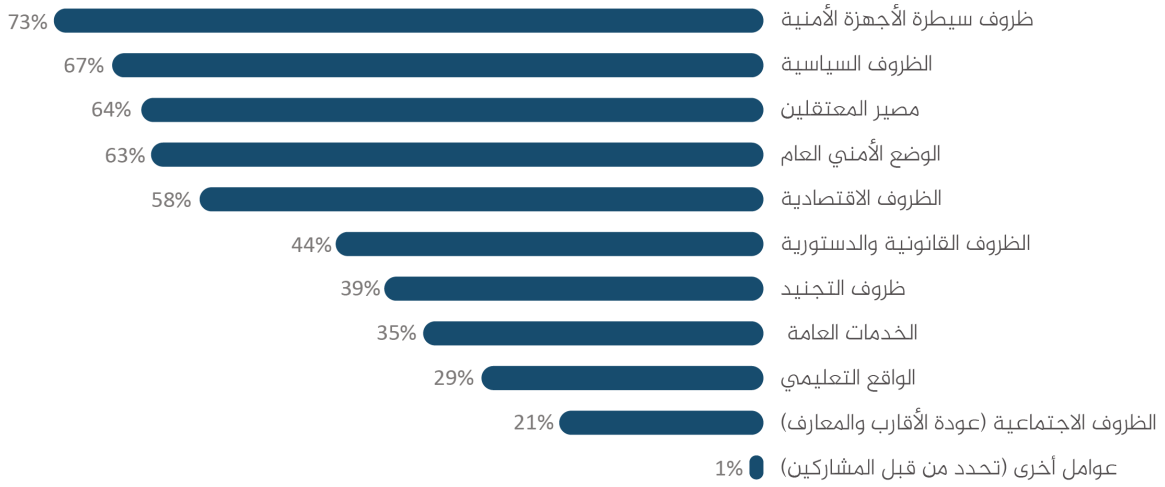


# الشروط الأمنية:

## إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية :

تم إدراج إعادة هيكلة وتشكيل القطاع الأمني كشرط رئيسي للعودة. استناداً من تجربة التهجير والحياة في ظل نظام الأسد واستخدامه القمعي للأجهزة الأمنية ضد المواطنين، فقد حدد المستجيبون الإجراءات التالية على أنها ضرورية لاعتبار إمكانية تحقيق العودة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة:

- حل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها بشكل يضمن تأديتها وظيفة أمنية مطلقة وفق القوانين
- إقالة كبار المسؤولين الأمنيين والحد من سلطة الأجهزة الأمنية الحالية وتأثيرها على حياة المدنيين
- كف أيدي الأجهزة الأمنية وقياداتها الحالية عن الحياة المدنية (دون عزل كبار المسؤولين)
- الشروط المتعلقة بالسيطرة على قوات الأمن «ليست ضمن شروطي للعودة »
خيارات أخرى

تـدل نتائـج الاسـتبيان على انعـدام ثقـة واسـع النطـاق بالأجهـزة الأمنيـة: حيـث تكشـف الاحصائيـات أن أكثـر مـن 83 في المئـة مـن المشـاركين في الدراسـة الذيـن يرغبـون في العـودة اختـاروا التفكيـك الكامـل للأجهـزة الأمنيـة الحاليـة وإصلاحهـا وفقًـا للقوانيـن التـي «تضمـن تركيـز أدائهـا على وظيفـة الأمـن الداخلـي وضمـان أمـن المواطنيـن وحمايـة النـاس وفقـا للقوانيـن ؛ دون أي امتيـازات أو انتهـاكات أو تعـدي على بقيـة الجهـات الحكوميـة ودور كل منهـا في بنـاء و هيكلـة المجتمـع «،في حيـن أن 9 في المئـة فقـط مـن المشـاركين سـيكونون راضيـن عـن «عـزل كبـار المسـؤولين الأمنييـن وكـف أيـدي الأجهزة الأمنيـة الحاليـة عـن الحيـاة المدنيـة «، بينمـا اختـار 5 في المئـة فقـط خيـار «كـف أيـدي الأجهـزة الأمنيـة وقياداتهـا الحاليـة عـن الحيـاة المدنيـة دون عـزل كبـار المسـؤولين «.

**الشكل 24. الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي حددها المهجرون على أنها شروط للعودة**

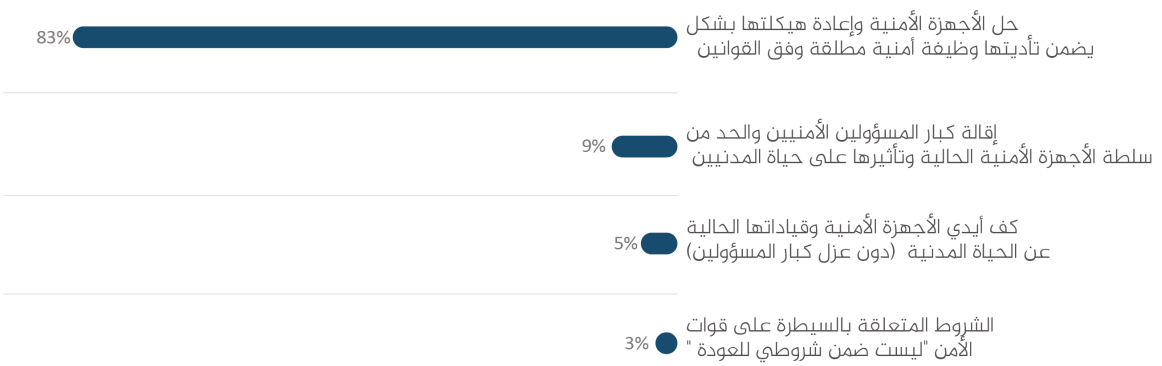


يمكـن تفسـير التبايـن النسـبي في الاختيـارات والشـروط بيـن النازحيـن داخليـا واللاجئيـن بقـرب النازحيـن داخليًـا مـن قـوات الأمـن القمعيـة، بينمـا يخضـع اللاجئـون الآن لحكـم أنظمـة سياسـية مختلفـة، وبالرغـم مـن ذلـك، فـإن جميـع المواطنيـن المهجريـن على درايـة تامـة بالقمـع الممـارس مـن قبـل هـذه الأجهـزة الأمنية.

اختـارت الغالبيـة العظمـى مـن النازحيـن داخليـا (96 في المئـة) «ضـرورة تفكيـك الأجهـزة الأمنيـة وإعـادة تشـكيلها بطريقـة تضمـن أدائهـا لمهمـة الأمـن الداخلـي المتعلقـة بأمـن المواطنيـن وحمايـة النـاس وفقـاً للقوانيـن» كأولويـة، بينمـا اختـار 70 في المئـة مـن اللاجئيـن الخيـار ذاتـه. كمـا أفـاد حوالـي 15 في المئـة مـن اللاجئيـن أنـه سـيكون كافيـاً «إبعـاد كبـار المسـؤولين الأمنييـن والحـد مـن سـلطة الأجهـزة الأمنيـة الحاليـة على حيـاة المدنييـن» كحـد أدنـى مقبـول للعـودة. وكان 9 في المئـة منهـم راضيـن عـن «الحـد مـن سـلطة الأجهـزة الأمنيـة على الحيـاة المدنيـة» ولكـن دون إبعـاد كبـار المسـؤولين. بينمـا لـم يكـن هـذا المحـور (الشـروط الأمنيـة) ضمـن شـروط العـودة لسـتة في المئـة مـن اللاجئيـن المشـاركين.

الشكل 25. الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب نمط التهجير (لاجئ -نازح)

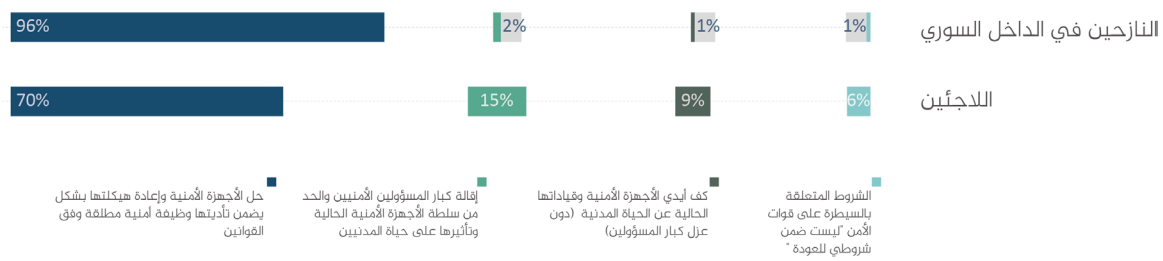


أصر أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين في أوروبا وتركيا على «ضرورة تفكيك الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها بطريقة تضمن أدائها لمهمة الأمن الداخلي المتعلقة بأمن المواطنين وحماية الناس بما يتوافق مع القوانين «(الشكل26)

وكان للاجئين في لبنان والأردن وجهات نظر مختلفة إلى حد ما. فقد أكد 80 في المئة من اللاجئين في لبنان أن حل الأجهزة الأمنية وإعادة تشكيلها بالإضافة للحد من سلطة الأجهزة الأمنية على الحياة المدنية (مع وجود كبار المسؤولين في مواقعهم أو بدونها) كشروط رئيسية. بينما اختار 45 في المئة من أولئك الموجودين في الأردن تفكيك وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، واقتصرت نسبة من اختاروا عزل كبار المسؤولين الأمنيين والحد من سلطة الأجهزة الأمنية الحالية على 26 في المئة، و اختار21 في المئة تقييد سلطات الأجهزة الأمنية الحالية على حياة المدنيين (مع بقاء كبار المسؤولين الأمنيين) كأحد الخيارات.

الشكل 26. الإصلاحات الرئيسية لقطاع الأمن التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب مكان الإقامة الحالي

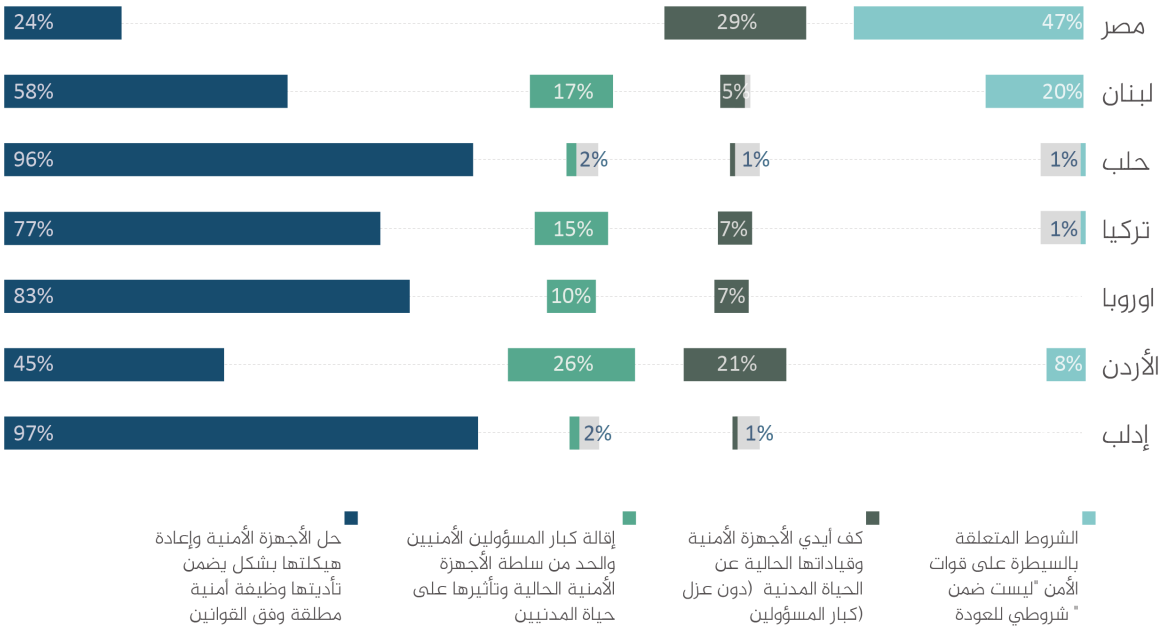

إن الأثـار المتعـددة للظـروف المعيشـية القاسـية أو عـدم الشـعور بالاسـتقرار الـذي يعيشـه المهجـرون السـوريون في الغالبيـة العظمـى مـن الحـالات لـم يدفعهـم إلـى خفـض مطالبهـم وشـروط عودتهـم. على سـبيل المثـال: اختـار 85 في المئـة مـن الأشـخاص الذيـن لـم يشـعروا بالاسـتقرار في مـكان إقامتهـم الحالـي «تفكيـك الأجهـزة الأمنيـة» كشـرط ذي أولويـة عليـا لعودتهـم. فقـط 8 في المئـة كانـوا راضيـن عـن «إبعـاد كبـار المسـؤولين الأمنييـن وتقييـد أيـدي الأجهـزة الأمنيـة الحاليـة عـن الحيـاة المدنيـة.

لـم تكـن خيـارات أولئـك الذيـن يشـعرون بالاسـتقرار في أماكـن إقامتهـم الحاليـة مختلفـة إلـى حـد كبيـر حيـث اختـار 78 في المئـة «تفكيـك الأجهـزة الأمنيـة»، بينمـا اختـار 8 في المئـة «كـف أيـدي الأجهـزة الأمنيـة الحاليـة بعيـدًا عـن الحيـاة المدنيـة»، في حيـن اعتبـر 4 في المئـة هـذا المحـور خـارج شـروط عودتهـم..

الشـكل 27. الإصلاحـات الرئيسـية لقطـاع الأمـن التـي تـم تحديدهـا كشـروط للعـودة حسـب الشـعور بالاسـتقرار في مـكان الإقامـة الحالـي

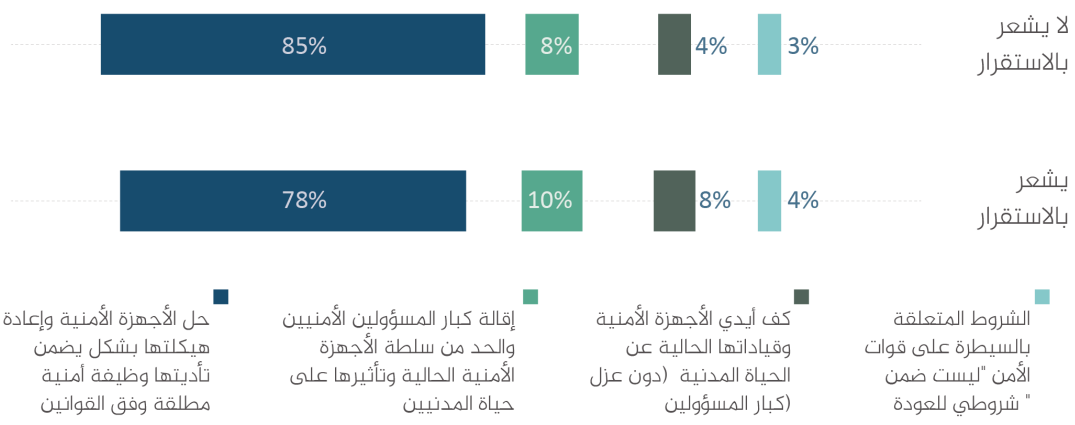

## المعتقلون:

يوضح الشكل 28 كيف حدد المشاركون بالدراسة الحد الأدنى من شروط العودة المتعلقة بمصير المعتقلين:

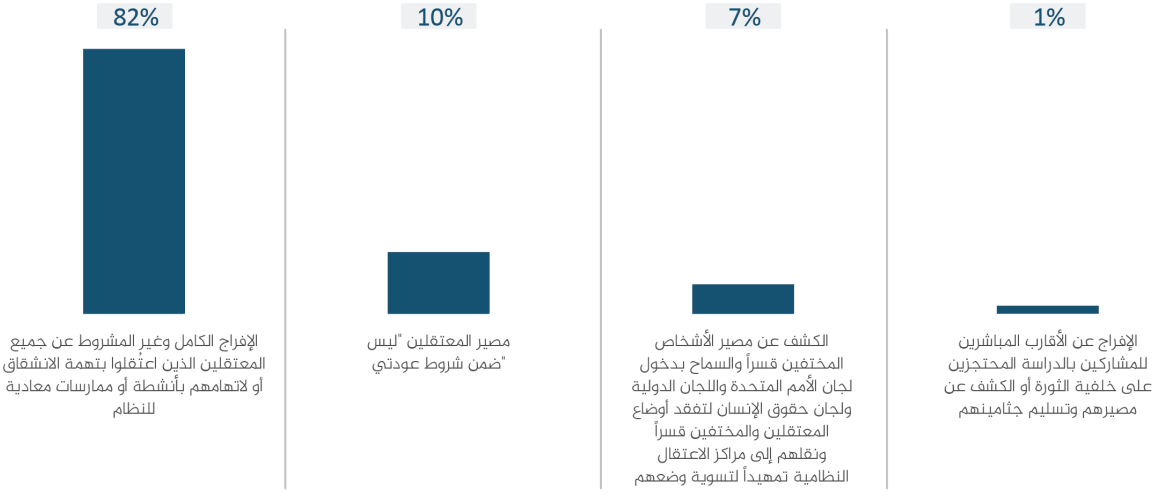


- الإفراج الكامل وغير المشروط عن جميع المعتقلين الذين اعتُقلوا بتهمة الانشقاق أو لاتهامهم بأنشطة أو ممارسات معادية للنظام[8]، وكشف مصير الأشخاص المختفين قسراً وإطلاق سراحهم أو تسليم جثث أولئك الذين توفوا في السجون إلى أسرهم (82 في المئة من مجمل المشاركين هذا الخيار).
- مصير المعتقلين «ليس ضمن شروط عودتي» (10 في المئة ).
- الكشف عن مصير الأشخاص المختفين قسراً والسماح بدخول لجان الأمم المتحدة واللجان الدولية ولجان حقوق الإنسان لتفقد أوضاع المعتقلين والمختفين قسراً ونقلهم إلى مراكز الاعتقال النظامية تمهيداً لتسوية وضعهم (7 في المئة).
- الإفراج عن الأقارب المباشرين للمشاركين بالدراسة المحتجزين على خلفية الثورة أو الكشف عن مصيرهم وتسليم جثثهم (1 في المئة).

تعكس هذه النتائج مدى أهمية قضية المعتقلين، فهي من القضايا ذات الصلة الوثيقة بشريحة كبيرة من المواطنين السوريين المهجرين. يحتجز في سجون النظام حاليا ما لا يقل عن 130 ألف شخص لأسباب سياسية[9]، وأشارت بعض الدراسات أن الرقم الحقيقي للمعتقلين يبلغ ضعف هذا الرقم.

على الرغم من «قرارات العفو» العديدة الصادرة عن النظام السوري والترويج الإعلامي من قبل النظام وحلفائه لها، لم يتم الإفراج عن النسبة العظمى من هؤلاء المعتقلين واقتصر تأثير «قرارات العفو» هذه على عدد محدود منهم. علاوة على ذلك، تستمر عمليات الاعتقال بلا هوادة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وخاصة في تلك المناطق الخاضعة لاتفاقيات المصالحة.

---

8. على الرغم من أن النظام يدعي أنه لا يحتجز «سجناء سياسيين»، فقد تم اعتقال عشرات الآلاف من المعتقلين المشار إليهم بشكل تعسفي واختفائهم قسراً ، في الغالب بدون تهمة رسمية ، أو بتهم «الإرهاب» و «الفتنة».
9. التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان
http://sn4hr.org/arabic/12042/24/03/2020/

## الوضع الأمني العام:

أكـد معظـم المشـاركين على ضـرورة تغييـر الوضـع الأمنـي العـام أو تحسـينه حتـى يتسـنى للمهجريـن العـودة .كمـا حـدد هـؤلاء المهجريـن الراغبيـن بالعـودة خمسـة عناصـر مهمـة ضمـن محـور الوضـع الأمنـي العـام (الشـكل 29) وفـق التالـي:

- يجب أن يتوقف القصف والتفجيرات
- ضرورة توقف العمليات القتالية
- الحد من الاغتيالات والسرقات والجرائم الأخرى
- عودة الأمان المجتمعي والإحساس بالسلامة والأمن
- حصر حق حمل السلاح بقوى الأمن الداخلي

بينمـا اختـارت عينـة صغيـرة مـن المشـاركين عناصـر أخـرى هامـة بالنسـبة لهـم ولعـل أبرزهـا، رحيـل جميـع المقاتليـن الأجانـب وإعـادة بنـاء العلاقـات بيـن السـوريين المؤيديـن والمعارضيـن. كمـا عـرض عليهـم الخيـار الـذي يعتبـر «القضايـا الأمنيـة العامـة ليسـت مـن بيـن شـروط عودتـي»؛ واقتصـرت نسـبة اختيـاره على 2 في المئـة .

وأشـار أغلبيـة المشـاركين (74 في المئـة) إلـى ضـرورة الشـعور العـام بالأمـن المجتمعـي باعتبـاره الشـرط المسـبق الرئيسـي للعـودة. حيـث فسـر معظـم المشـاركين هـذا البنـد على أنـه يشـمل اسـتعادة الثقـة داخـل المجتمعـات الأساسـية وبيـن أفـراد الأسـرة الواحـدة بعـد هـذا النـزاع الطويـل.

أشـار مـا يقـرب مـن ثلثـي المشـاركين (67 في المئـة) إلـى أهميـة «تقييـد الحـق في حمـل السـلاح لقـوى الأمـن الداخلـي فقـط»، وإزالـة التنظيمـات والميليشـيات المختلفـة التـي انتشـرت في جميـع أنحـاء سـوريا، والتـي تسـيطر عليهـا أطـراف متعـددة ، بمـا في ذلـك النظـام وقـوى المعارضـة وقـوات سـوريا الديمقراطيـة.

وصُنـف خيـار «توقـف العمليـات القتاليـة» كشـرط للعـودة بنسـبة 60 في المئـة ، يليـه توقـف القصـف والتفجيـرات والاغتيـالات وغيرهـا مـن الجرائـم.

الشكل 29. شروط العودة المتعلقة بالتغيير المطلوب فيما يتعلق بالأمن والسلامة

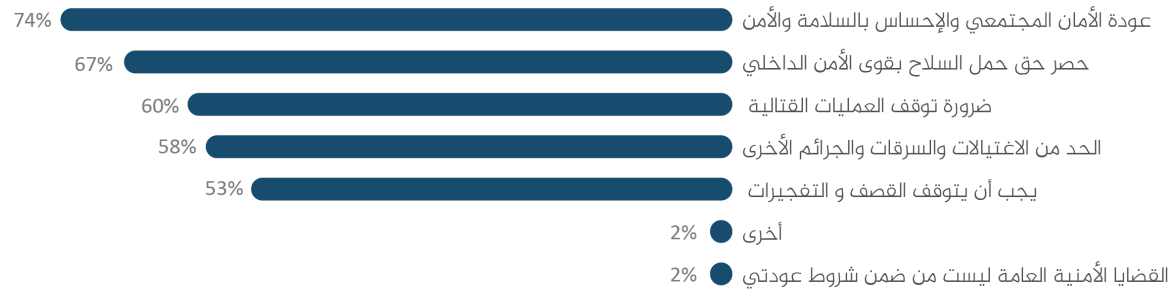

## الخدمة العسكرية

حـددت خيـارات التعبيـر عـن الحـد الأدنـى المقبـول مـن قبـل المشـاركين بالنسـبة للتغييـرات في القوانين والممارسـات الحاليـة بشـأن الخدمـة العسـكرية كشـرط للعـودة كمـا يلي:

- إلغاء التجنيد الإلزامي بكافة اشكاله (خدمة الزامية، احتياط)
- ضمانات بإيقاف عمليات سحب الاحتياط لمدة لا تقل عن خمس سنوات
- قضيـة التجنيـد «ليسـت ضمـن شـروط عودتـي» ، بالإضافـة إلـى الخيـارات الأخـرى التـي أضافهـا المشـاركون ، بمـا في ذلـك:

- التأكيـد على ضـرورة إيقـاف عمليـات السـحب الاحتياطـي أو ايقافهـا مؤقتـا لفتـرة زمنيـة غيـر قابلـة للتعديـل
- إذا كان هنـاك حـل سياسـي وحكومـة شـرعية وجيـش وطنـي ، فليـس لـدي مشـكلة مـع أي شـكل مـن أشـكال التجنيـد.
- الغاء التجنيد (الالزامي والاحتياطي) للعائدين من دول اللجوء لمدة لا تقل عن خمس سنوات
- وجود دستور وقانون يضمن الحريات والحقوق والواجبات.

لطالمـا شـكل التجنيـد الإلزامـي عقبـة رئيسـية أمـام عـودة العديـد مـن الشـباب السـوريين، وسـببًا مهمًـا في فـرار أعـداد كبيـرة مـن الرجـال الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 18 و42 عامًـا مـن منازلهـم، فقـد أبـدت هـذه المجموعـة اهتمامـاً كبيـراً بمسـألة التجنيـد العسـكري كشـرط للعـودة .

اختـار 58 في المئـة مـن مجمـل المشـاركين في الدراسـة خيـار «إلغـاء التجنيـد الإلزامـي بجميـع أشـكاله» (الخدمـة الإلزاميـة، الخدمـة الاحتياطيـة)، في حيـن اختـار 26 في المئـة «الضمانـات لإيقـاف السـحب الاحتياطـي للخدمـة لمـدة لا تقـل عـن خمـس سـنوات «. بينمـا لـم تكـن هـذه القضيـة ضمـن شـروط عـودة 16 في المئـة مـن المشـاركين ؛ **وكان معظـم هـؤلاء مـن النسـاء والرجـال الذيـن تزيـد أعمارهـم عـن 42 سـنة.**

الشكل 30. الإصلاحات الرئيسية لقوانين التجنيد الإلزامي المحددة كشروط للعودة من قبل المهجرين

تكشف قضية التجنيد العسكري عن الاختلاف في الاهتمامات والآراء بين مختلف فئات المهجرين السوريين المشاركين(الشكل 31). فقد اختار ثلاثة أرباع الأشخاص النازحين داخليا خيار «إلغاء التجنيد الإلزامي بجميع أشكاله (الخدمة الإلزامية ، الخدمة الاحتياطية)» ، مقارنة بـ 45 في المئة فقط من اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، اختار 34 في المئة من اللاجئين «ضمانات لإلغاء السحب الاحتياطي لفترة لا تقل عن خمس سنوات»، في حين أن 16 في المئة فقط من النازحين كانوا يؤيدون هذا الخيار كشرط للعودة حيث شكك معظم النازحين داخليا في مصداقية تطبيق إجراءات مماثلة، خاصة بعد مشاهدة التطبيق العملي لتجارب مشابهة في ما يسمى بمناطق المصالحة (ريف دمشق ، درعا ، حمص). لقد أثر فشل النظام في التمسك ببنود الاتفاقيات (التي تضمن تعليق التجنيد العسكري ، والتجنيد القسري المنتشر في هذه المناطق) ،بشكل كبير على أراء هؤلاء النازحين.

الشكل 31. الإصلاحات الرئيسية لقوانين التجنيد الإلزامي المحددة كشروط للعودة من قبل اللاجئين والنازحين داخلياً

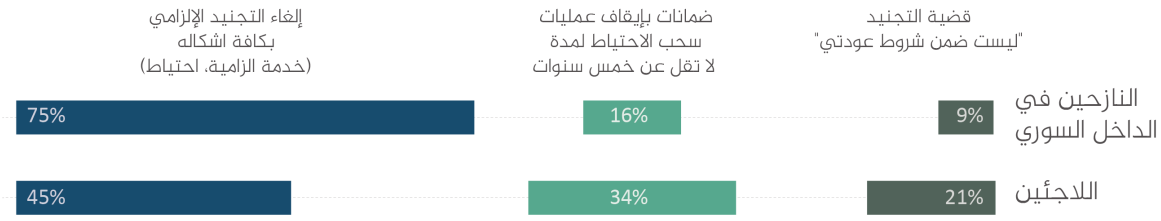

# الإصلاح السياسي والدستوري

# الإصلاح السياسي والدستوري

تركز العملية السياسية في المرحلة الراهنة على قضية دستور جديد لسوريا كواحد من مساراتها الرئيسية. على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول أهمية هذه المناقشات في جنيف ومدى التزام الأطراف ذوي الصلة – وخاصة النظام السوري– بأي حلول حقيقية من شأنها أن تضمن حلًا سياسيًا مستدامًا وحقوق جميع المواطنين، فقد حدد عدد كبير من المشاركين بالدراسة الإصلاح الدستوري كشرط للعودة. وحددوا بعض القوانين الحالية التي سنها النظام كعقبة أمام العودة. بالإضافة إلى ذلك، فقد صنف عدد كبير من الذين تمت مقابلتهم الإصلاح السياسي واستبعاد النظام السوري الحالي على وجه الخصوص كأحد شروطهم الأساسية للعودة. تعكس هذه الشروط نتيجة طبيعية لحقيقة أن الأغلبية المشاركة في الاستبيان قد هجّروا من قبل النظام الذي يعتبر العقبة الأبرز أمام عودة آمنة وطوعية وكريمة.

**كانت الخيارات الرئيسية للتعبير عن التغييرات المطلوبة في الإطار القانوني والدستوري كشروط للعودة كما يلي:**

- دستور جديد يعبر عن إرادة الشعب (يتم صياغته من قبل اخصائيين منتخبين بدون تأثيرات أو ضغوط خارجية ، ويتم اعتماده بموافقة شعبية) وتعديل القوانين وفقًا لذلك (بما في ذلك ضمان الحقوق والحريات العامة واستقلال القضاء) (75 في المئة من المشاركين بالدراسة اختاروا هذا الخيار)
- الشروط القانونية والدستورية ليست شرطا للعودة (11 في المئة )
- إلغاء أو إعادة الصياغة والتعديل لقوانين محددة (في المرتبة الأولى تلك القوانين التمييزية التي تؤثر مباشرة على المواطنين) (10 في المئة).
- ضمان تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (4 في المئة).

المشاركون الذين يقبلون بإجراء تعديلات قانونية منصفة –تتعلق بأبرز قوانين النظام التي أضرت بالمواطنين– بدلاً من الإصلاح الدستوري، قاموا باختيار ثلاثة قوانين (مدرّجة حسب الأهمية):

- إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين وإغلاق السجون العسكرية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية (الطوارئ)
- إلغاء قانون الإرهاب.

الشكل 32. الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية المحددة كشروط للعودة

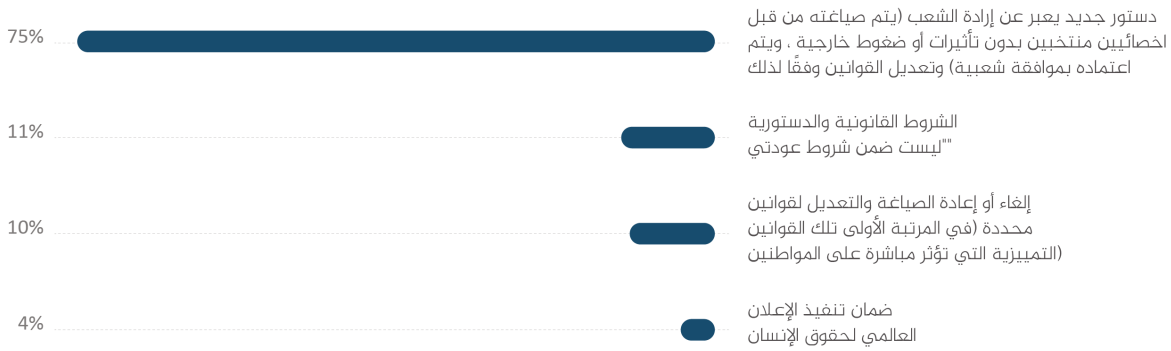

اختـار 90 في المئـة مـن بيـن النازحيـن داخليـا الذيـن تمـت مقابلتهـم خيـار الدسـتور الجديـد ، مقارنـة بـ 63 في المئـة مـن اللاجئيـن (الشـكل 33). بالإضافـة إلـى ذلـك، اختـار 17 في المئـة مـن اللاجئيـن إصـلاح وإلغـاء قوانيـن معينـة ، في حيـن أن 13 في المئـة مـن اللاجئيـن الذيـن تمـت مقابلتهـم لـم يدرجـوا الإصـلاح القانونـي والدسـتوري ضمـن شـروطهم للعـودة.

الشـكل 33. الإصلاحـات القانونيـة والدسـتورية الرئيسـية التـي تـم تحديدهـا كشـروط للعـودة حسـب حالـة الشـخص (لاجـئ، نـازح داخلـي)

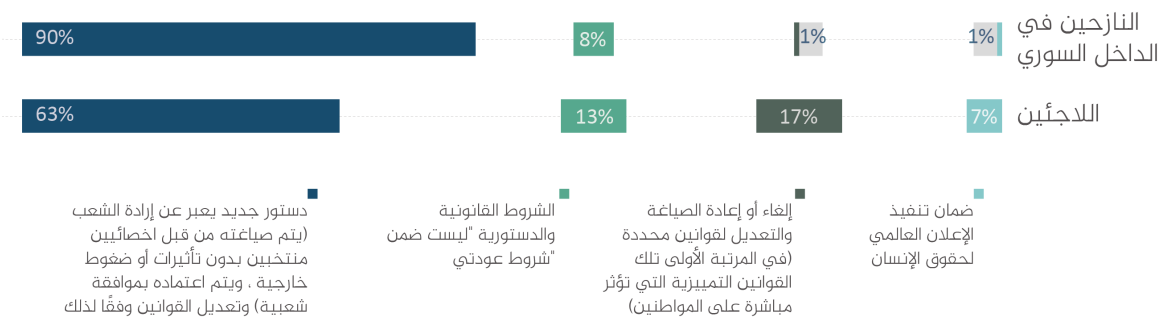


يوضـح الشـكل 34 أنـه مـن بيـن اللاجئيـن المشـاركين، كان أولئـك الذيـن يعيشـون حاليًـا في أوروبـا هـم الأكثـر اهتمامًـا بالحصـول على دسـتور جديـد يعكـس إرادة الشـعب بنسـبة تصـل إلـى (88 في المئـة). ومـع ذلـك، اختـار 96 في المئـة مـن المسـتجيبين المقيميـن في إدلـب حاليًـا هـذا الخيـار.

الشكل 34. الإصلاحات القانونية والدستورية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة حسب مكان الإقامة الحالي

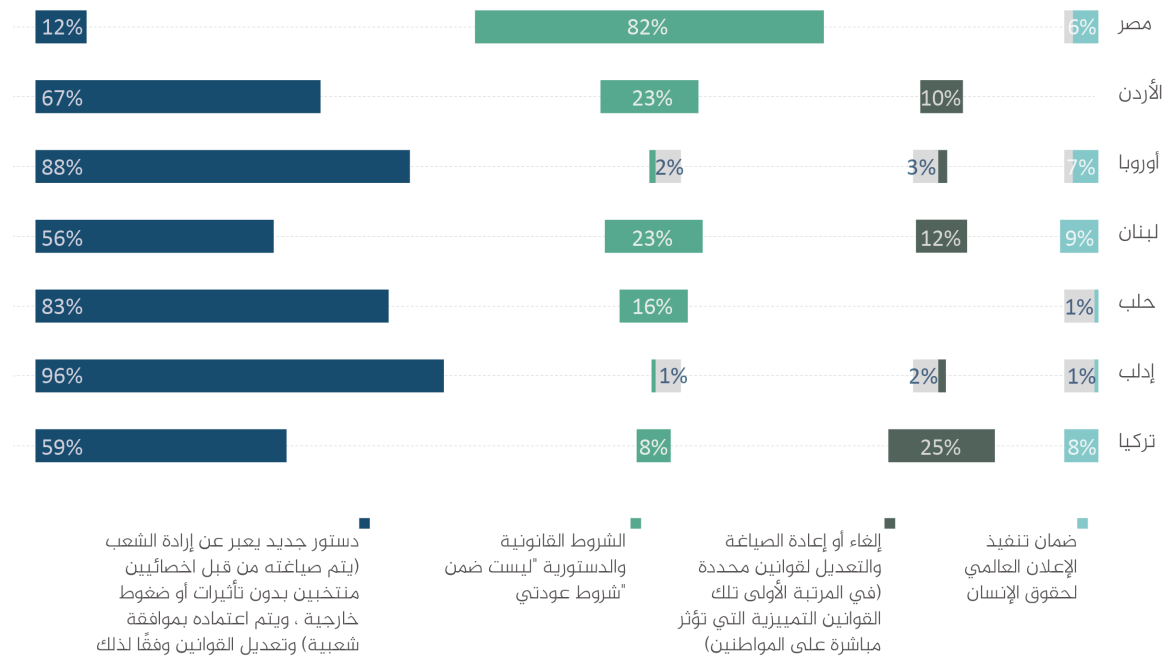

مـن اللافـت أن الظـروف الحاليـة للمهجريـن لـم تؤثـر على رغبتهـم في دسـتور جديـد كشـرط للعـودة. حيـث كشـفت نتائـج الدراسـة عـن نسـب متماثلـة تقريبًـا بيـن أولئـك الذيـن يشـعرون بالاسـتقرار ومـن لا يشـعرون بالاسـتقرار.

الشـكل 35. الإصلاحـات القانونيـة والدسـتورية الرئيسـية التـي تـم تحديدهـا كشـروط للعـودة حسـب الاسـتقرار في مـكان الإقامـة الحالـي

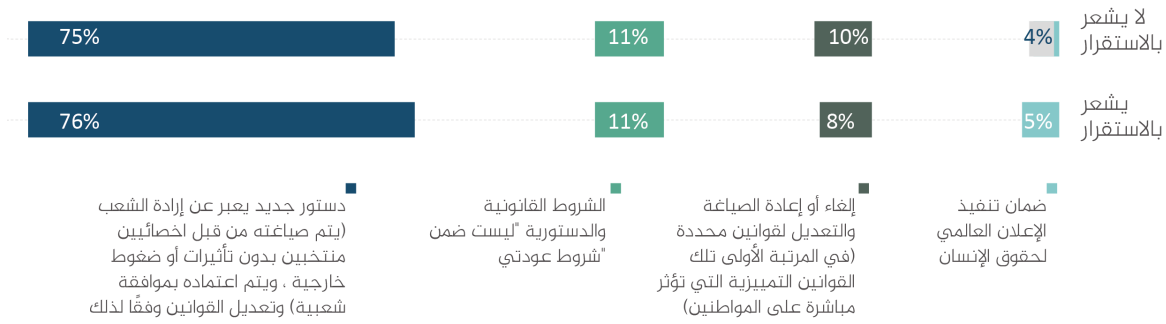

في مناقشة الإصلاح السياسي، ركز معظم المشاركين على مصير النظام الحالي. يعرض الشكل 36 كيف صنّف المشاركون الخيارات في هذا المحور:

- رحيل النظام القائم (يشمل ذلك الأسماء المتورطة في عمليات وانتهاكات الأجهزة الأمنية، وشبكات الفساد التي نشأت في ظل النظام) (اختار 81 في المئة هذا الخيار).
- رحيل رئيس النظام القائم (12 في المئة).
- الظروف السياسية «ليست ضمن شروط عودتي» (5 في المئة)
- تعديل سلوك النظام القائم بضمانات دولية (2 في المئة).

تشير هذه النتائج إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديًا كبيرًا في إقناع المهجرين السوريين بأن أي حل سياسي مستقبلي ممكن مع بقاء النظام الحالي في السلطة، بغض النظر عن الضمانات الدولية.

**عملت في المجال التجاري طوال حياتي وكانت ظروفي المالية والاجتماعية جيدة للغاية. فجأة انهار كل شيء وتم اعتقالي، ودخلت مع ابني (35 سنة) إلى الفروع الأمنية. عانينا كثيراً، وخرجت أعمى تقريباً ، مع أمراض كثيرة. جئت إلى تركيا مع عائلتي بأكملها ، وهنا بدأنا حياة جديدة واستقرينا بشكل مقبول.**

**ومع ذلك، لم أكره وطني. لم أنساه أبداً، وآمل أن أعود إلى بلدي ومدينتي وبيتي. قالت لي مصادر في مدينتي إن تجارتي وأملاكي تم نهبها من قبل قوات الأمن.**

**لذلك، لن أجرؤ أبداً بعد هذه التجربة المريرة على العودة حتى نهاية هذا النظام وانهياره النهائي بكل قيادته وأسلحته وداعميه. أنا لا أثق ولا أؤمن بالحلول الجزئية أو العفو الكاذب أو الضمانات الدولية. لن يكون هناك سلام أو هدوء طالما بقي النظام، أو حتى جزء صغير منه.**

**فهد 65 عاما اللاذقية**

الشكل 36. الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل مجمل المشاركين في الدراسة

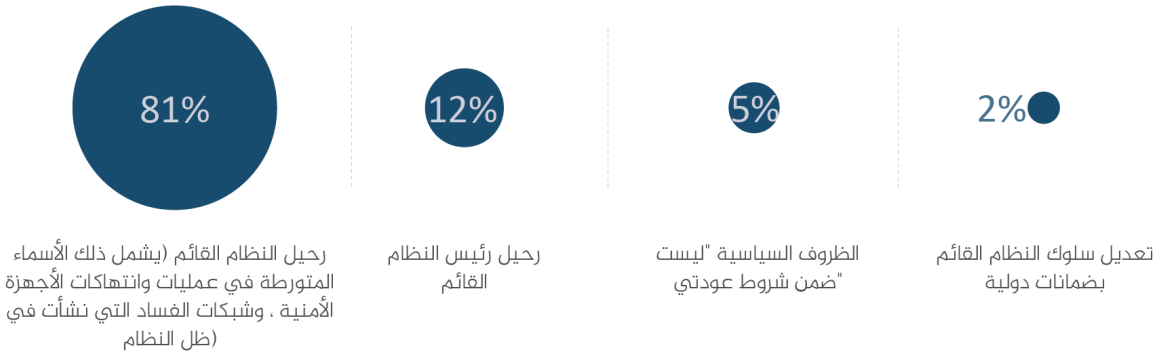


بينما أصر ما يقارب 82 في المئة من النازحين واللاجئين على «رحيل النظام الحالي» كشرط للعودة ، فإن 17 في المئة من النازحين داخليًا، مقارنة بـ 7 في المئة من اللاجئين، اكتفوا بخيار «رحيل رئيس النظام الحالي» (الشكل 37). وذكر 8 في المئة من اللاجئين أن الإصلاح السياسي ليس من بين شروط عودتهم.

الشكل 37. الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل المشاركين حسب حالة الشخص (لاجئ، نازح داخلي)

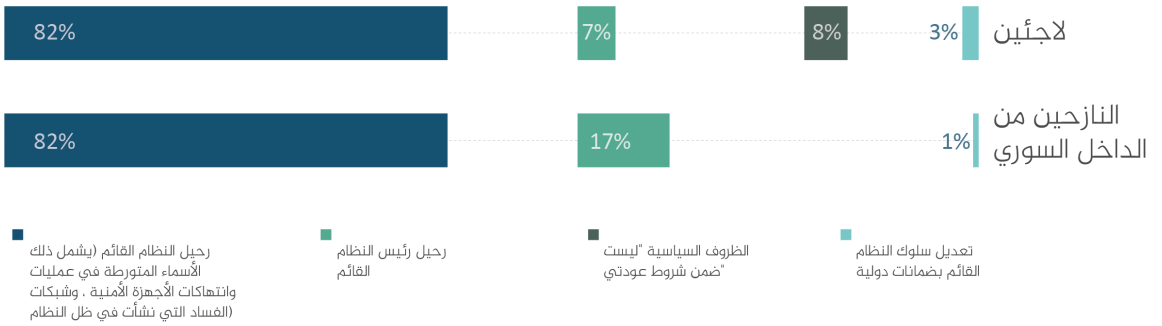


وفي عرض لإجابات المشاركين حول شروطهم للإصلاحات السياسية حسب مكان اقامتهم الحالي، أكد ما يقرب من ثلث الأشخاص النازحين داخليا في إدلب (31 في المئة) أنهم سيقبلون «رحيل رئيس النظام الحالي» كحد أدنى مقبول للعودة، في حين أفاد 26 في المئة من اللاجئين الذين يعيشون في لبنان أن الظروف السياسية ليست ضمن شروط عودتهم «(الشكل 38). وعلى النقيض من ذلك، طالب أكثر من 91 في المئة من اللاجئين في تركيا بـ «رحيل النظام الحالي» كشرط للعودة.

**إن بقاء النظام السوري يعني بقاء القبضة الأمنية واستمرار الاعتقالات واستغلال ثروة البلاد لصالح الروس والإيرانيين.**

**توفيق ، 36 سنة ، تركيا**

الشكل 38. الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل حسب الإقامة الحالية

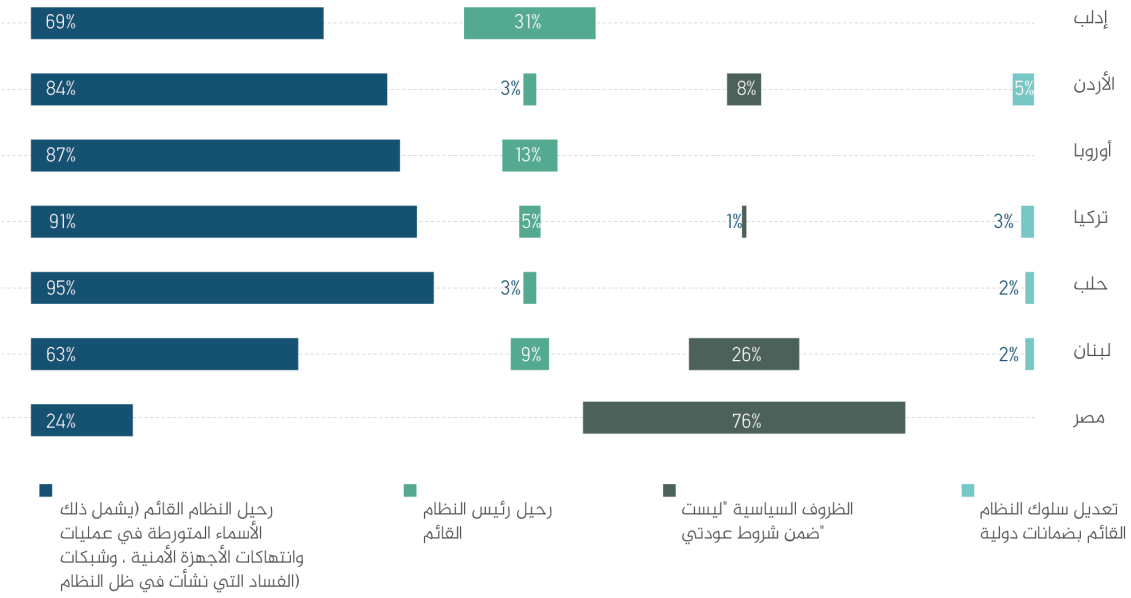


لم تؤثر الظروف المعيشية الحالية للأفراد النازحين والمهجرين والشعور بالاستقرار في محل إقامتهم الجديد بشكل كبير على مطالبهم بإزالة النظام كشرط جوهري للعودة (الشكل 39). حيث اختار حوالي 87 في المئة من الأشخاص الذين لا يشعرون بالاستقرار في مكان إقامتهم الحالي «رحيل النظام الحالي»، مقارنة بـ 75 في المئة من الذين يشعرون بالاستقرار. كما اختار 19 في المئة من المشاركين بالدراسة الذين يشعرون بالاستقرار، «رحيل رئيس النظام الحالي» كشرط كافي ومقبول للعودة.

الشكل 39 الإصلاحات السياسية الرئيسية التي تم تحديدها كشروط للعودة بحسب الشعور بالأمان والاستقرار في مكان الإقامة الحالي

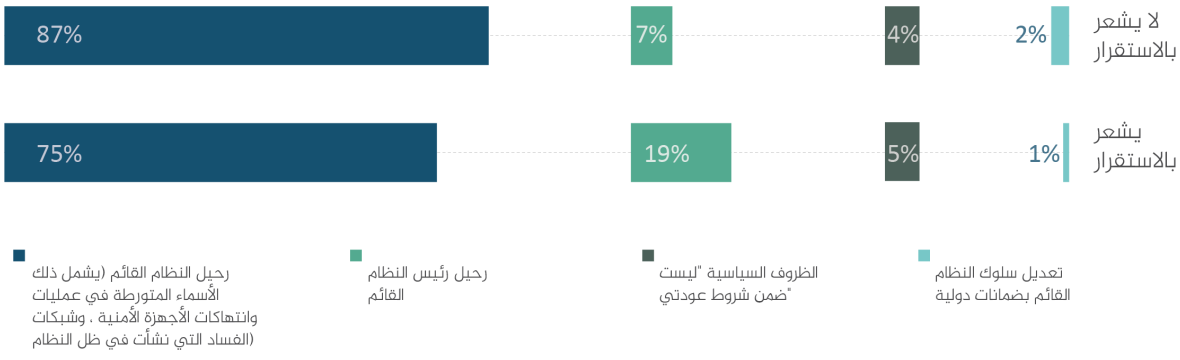

يعتقد أكثر من 60 في المئة من المشاركين في الدراسة أن التأخير في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع سيؤخر عودة المهجرين. مع مرور الوقت دون أن يكون هناك حل في الأفق، يميل المهجرون إلى تأسيس أعمال وحياة جديدة والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، خاصة عندما يكتسب أطفالهم لغة وثقافة البلد المضيف. بالإضافة إلى ذلك، ستزداد صعوبة العودة إلى ديارهم بشكل تدريجي مع تقدم الوقت ، حيث تضررت معظم ممتلكاتهم بشكل كبير، كما تعرقل قوانين النظام الصادرة حديثا قدرتهم على استعادة أصولهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى فقدان روابطهم الاجتماعية السابقة وعلاقاتهم.

ما يقرب من 75 في المئة من المشاركين المنحدرين من مناطق تسيطر عليها فصائل غير قوات النظام حاليا، مثل قوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام ، أشاروا إلى أنهم لن يعودوا إلا مع تطبيق «تسوية شاملة» وشروط معينة تحقق تطلعاتهم وآمالهم ، فقد أكدوا أنهم لا يثقون بالجهات المسيطرة ضمن مناطقهم على الإطلاق، ويعتقدون أنهم بدون تسوية شاملة سيكونون عرضة لمزيد من الصراع بسبب تهديدات النظام المستمرة بمواصلة القتال حتى السيطرة على جميع الأراضي السورية.

سُئل المشاركون في الدراسة والذين ينحدرون من مناطق لا تخضع حاليًا لسيطرة النظام عما إذا كانوا سيفكرون في العودة إذا كان هناك وقف شامل لإطلاق النار (الشكل 40):

- 74 في المئة من المشاركين أجابوا بعبارة «لا أفكر في العودة إلا ضمن تسوية شاملة».
- أفاد 18 في المئة "أفكر في العودة ، ولكن في ظل تحقيق عدد من الشروط المعينة».
- قال 8 في المئة فقط إنهم سيفكرون في العودة في الظروف الحالية إذا كان هناك وقف شامل لإطلاق النار.

الشكل 40. الاستعداد للعودة إلى (المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام) بناء على تسوية شاملة

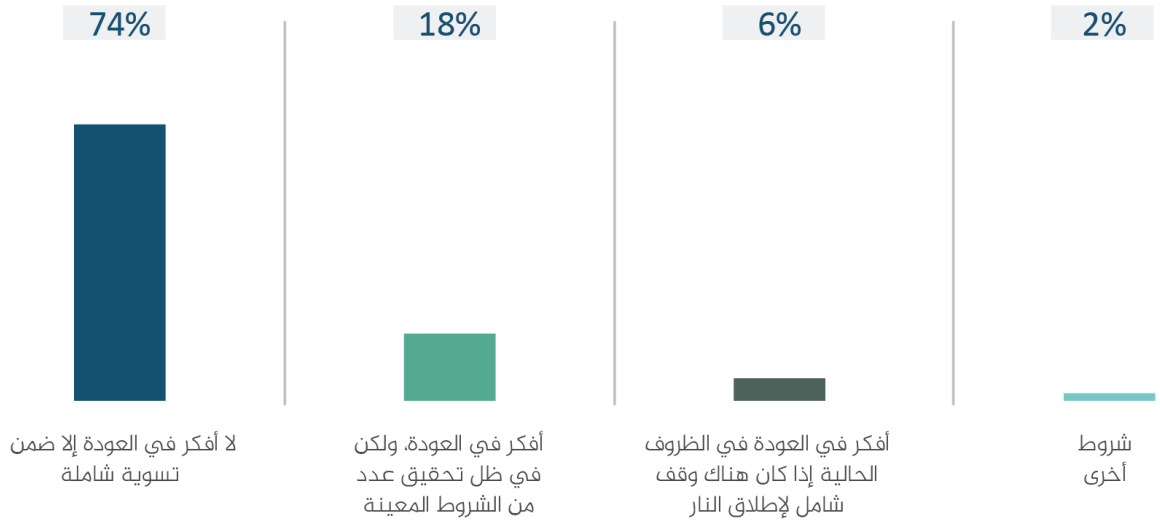

أكـد أكثـر مـن نصـف المشـاركين بالدراسـة (60 في المئـة) أن التأخيـر في التوصـل إلـى حـل سياسـي يؤثـر على نيتهـم في العـودة (الشـكل 41)

**أنـا مسـتقر في فرنسـا. تعلمـت اللغـة وأعمـل هنـا. تزوجـت، وأنـا الآن أسـعى جاهـداً لاسـتكمال حياتـي هنـا ... قـد أعـود إلـى سـوريا كزائـر فقـط.**

**توفيق ، 35 سنة ، فرنسا**

**أعمل هنا ولدي مشاريع من أجل حياة جديدة خالية من الخوف والقلق.**

**خالد ، 42 سنة ، تركيا**

**كلما طال الوقت قبل العودة، كلما استقر المزيد من الناس في بلد اللجوء.**

**ناهد ، ألمانيا ، 28 سنة**

**تم تكوين حياة جديدة في شمال سوريا المحررة.**

**خالد ، 43 سنة ، إدلب**

**فيمـا يتعلـق بالاندمـاج مـع المجتمعـات الأخـرى، هنـاك قضايـا ، مثـل لغـة الدراسـة للأطفـال في المـدارس مختلفـة. ومـع ذلـك ، فـإن الخـوف مـن مغامـرة العـودة وهـدم مـا تـم بنـاؤه في سـنوات اللجـوء أمـور مؤثـرة أيضًـا.**

**صلاح ، 48 سنة ، تركيا**

**كلمـا طالـت الفتـرة التـي يتـم قضائهـا بعيـدا عـن الوطـن، كلمـا بحـث الشـخص وطـرق أبـواب جديـدة على أمـل الحصـول على حيـاة كريمـة، ورفاهيـة اقتصاديـة واجتماعيـة ، وتحسـين حالتـه ... وبالتالـي ازدادت جـذور اسـتقراره ، كمـا في حـال الحصـول على وظيفة ثابتـة ، مشـروع أو جنسـية أو غيـر ذلـك.**

**سماح ، 31 سنة ، الأردن**

الشكل 41. تأثير التأخر في الوصول إلى حل سياسي على نية المهجرين بالعودة

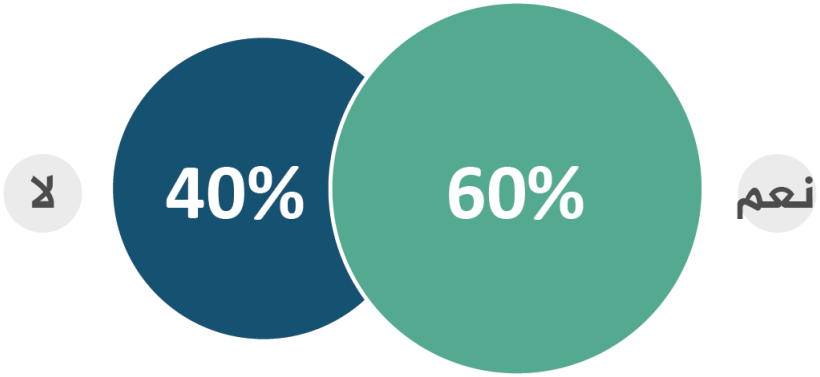

# الخدمات العامة والظروف الاجتماعية

# الخدمات العامة والظروف الاجتماعية
## إصلاح الإدارة المحلية

يشتمل محور الخدمات العامة على مجموعة واسعة من القضايا لمعظم المشاركين – انطلاقا من آلية عمل البلديات والخدمات التي تقدمها وصولاً إلى التعليم، والتي تمثل عنصرًا مهمًا للغاية للتغيير المطلوب من أجل أن تكون العودة آمنة وطوعية وكريمة، فقد حدد المجيبون القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة المحلية على النحو التالي (الشكل 42):

- تغيير جذري لنظام الإدارة المحلية، مما يسمح بمزيد من اللامركزية في السلطات ورفع مستوى الخدمات إلى مستوى الدول الأوروبية أو تركيا (55 في المئة من المجيبين أيدوا هذا الخيار).
- تحسين نظام الإدارة المحلية الحالي وتشديد الرقابة على البلديات لضمان تقديم وزارة الإدارة المحلية والبلديات خدمات بلدية أفضل مما كان عليه الحال قبل عام 2011 (19 في المئة).
- ظروف الخدمات العامة «ليست ضمن شروط عودتي» (17 في المئة ).
- تحسين نظام الإدارة المحلية الحالي وتشديد الرقابة على البلديات لضمان الحد الأدنى من الخدمات (9 في المئة).

تعكس آراء المشاركين في هذه الدراسة حالة عدم الرضا عن ما يتم تقديمه من الخدمات الحالية والأسس الناظمة للعمل في الإدارة المحلية، إلا أنها تشكلت أيضًا نتيجة لتجربة جزء كبير من المهجرين في بلدان أخرى واطلاعهم على الأداء والخدمات البلدية ، حيث أن الإدارات المحلية منظمة وفعالة بشكل أكبر مقارنة بتجاربهم السابقة في سوريا.

الشكل 42. إصلاح الإدارة المحلية كشرط لعودة المهجرين

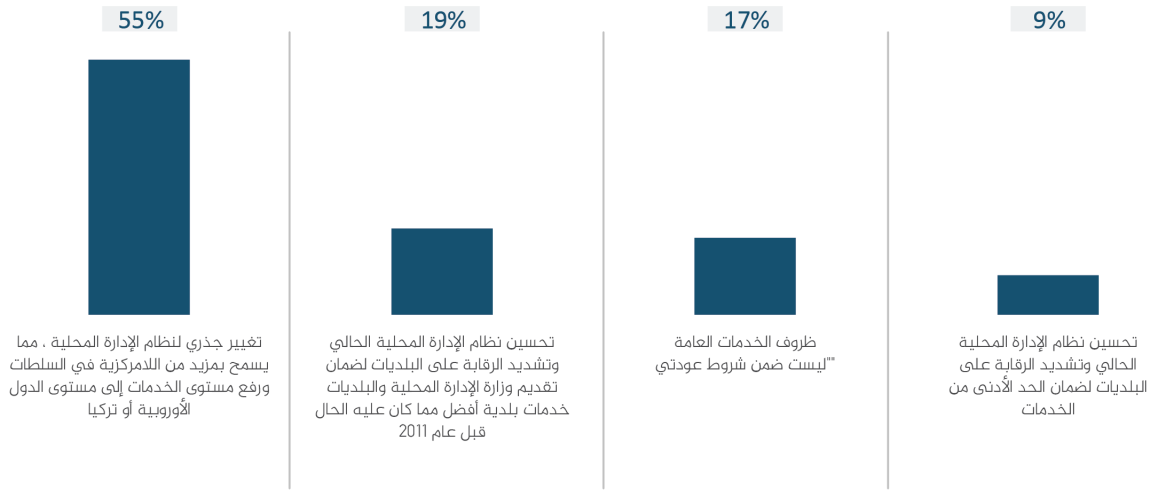

اختلفت آراء اللاجئين فيما يتعلق بالشروط الدنيا المتعلقة بالخدمات العامة المقبولة للعودة: 38 في المئة من اجمالي المهجرين اختاروا خيار «التغيير الجذري لنظام الإدارة المحلية والسماح بمزيد من اللامركزية في السلطات والنهوض بالخدمات إلى مستوى البلدان المتحضرة» (ارتفع هذا العدد إلى 69 في المئة من بين أولئك الذين يعيشون الآن في أوروبا) ، بينما فضل 29 في المئة خيار «تحسين نظام الإدارة المحلية الحالي وتشديد الرقابة على البلديات لضمان خدمات أفضل مما كان عليه الحال قبل عام 2011» (الشكل 43)

وعلى النقيض من ذلك، اختار معظم النازحين داخليا (73 في المئة ) خيار «تغيير نظام الإدارة المحلية جذريًا والسماح بمزيد من اللامركزية في السلطات».

الشكل 43. إصلاح الإدارة المحلية كشرط لعودة المهجرين حسب حالة الشخص (لاجئ , نازح داخلي)

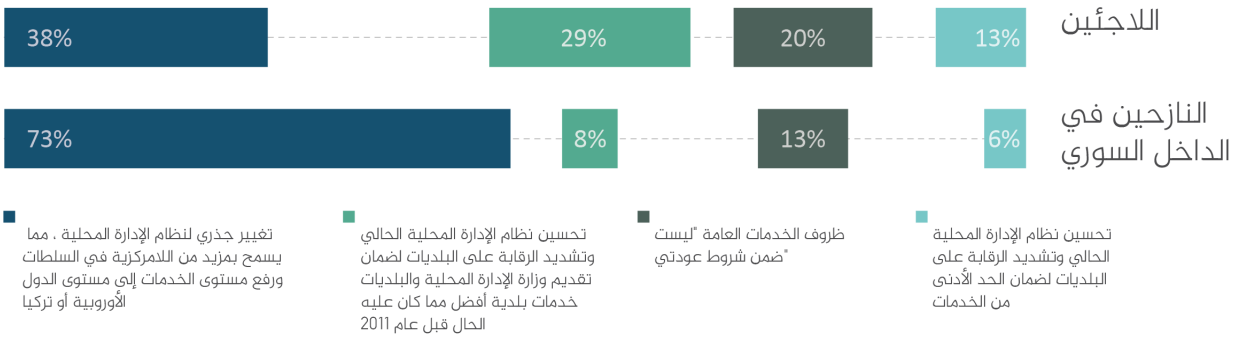

# الواقع التعليمي

كان التعليم من الشروط الهامة بالنسبة للعودة للعديد من المشاركين في هذه الدراسة. يتطابق هذا مع الدراسات السابقة[10] والتجارب المشتركة للاجئين في سياقات أخرى، وذلك نظرا للتأثير المباشر لهذا الملف على الأطفال، الذين تموضع رفاهيتهم في رأس قائمة الأولويات للمهجرين.

قبل عام 2011، كان يُعتقد عمومًا أن نظام التعليم في سوريا يؤهل الشباب بشكل كاف لحياة ناجحة في البلاد. ومع ذلك، فقد عززت المناهج المسيسة عقيدة الحزب الحاكم ورسختها، وعملت على تكريم وترسيخ «تعاليم وتوجيهات» حافظ وبشار الأسد وأفكار حزب البعث بشكل واضح. بعد عام 2011، تم استهداف المدارس وتدميرها بشكل ممنهج ومنتظم، وتم سجن أو تشريد أعداد كبيرة من الكوادر التعليمية، وأصبحت المناهج أكثر تسيساً بغرض ترسيخ المفاهيم التي يروج لها النظام. كشفت تجربة التهجير عن أوجه القصور في النظام التعليمي لملايين السوريين الذين فروا من البلاد، وخلقت مجموعة من التوقعات التي أصبحت شروطاً للعودة.

يوضح الشكل 44 أن الغالبية العظمى من المستجيبين (75 في المئة) ذكروا أن إزالة المحتوى السياسي والأيديولوجي للنظام من المناهج الدراسية وتحسين جودة التعليم إلى المعايير الدولية المعترف بها كشرط للعودة، ولن يقبل سوى 10 في المئة فقط من المهجرين باستعادة معايير التعليم المطبقة قبل عام 2011 كشرط أدنى للعودة ، في حين ذكر 15 في المئة أن هذه القضية ليست من شروط عودتهم.

تُظهر البيانات أن الأهمية التي يوليها اللاجئون والنازحون داخليًا للتعليم تشكل مصدر قلق رئيسي حول مستقبل أطفالهم، كما تشير إلى الأمل الذين يعقده المهجرون السوريون على الجيل الشاب المتعلم جيدًا كمفتاح لانتعاش البلاد وتعافيها.

الشكل 44. إصلاحات التعليم التي تم تحديدها كشروط للعودة من قبل مجمل المشاركين بالدراسة

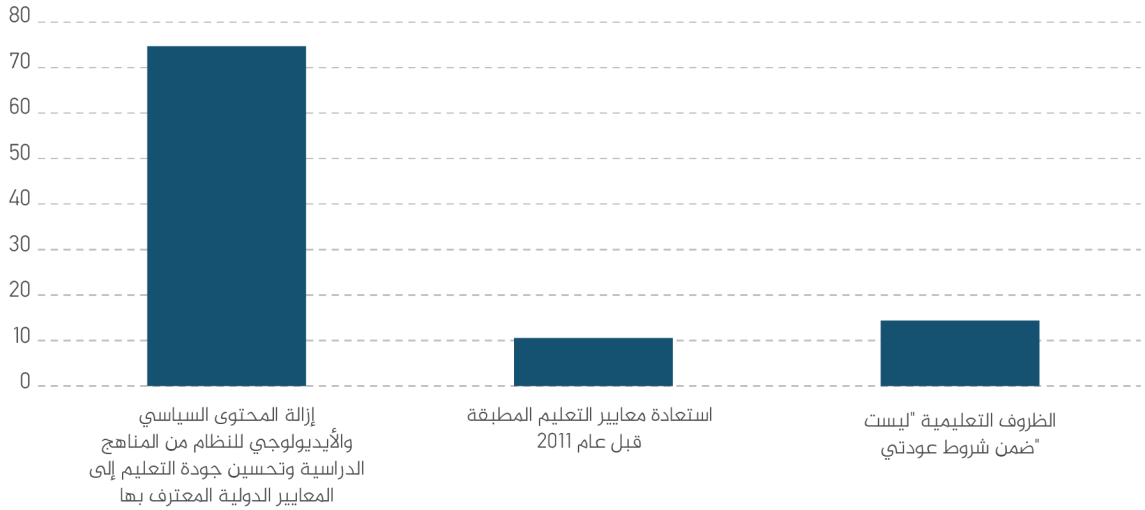


10. اسمعها من المعلمين: إعادة الأطفال اللاجئين إلى التعلم"، منظمة إنقاذ الطفل
https://www.savethechildren.org/content/dam/usa/reports/ed-cp/hear-it-from-the-teachers-refugee-education-report.pdfdam/usa/reports/ed-cp/hear-it-from-the-teachers-refugee-education-report.pdf

# لم شمل الأسرة

تشكل الأسرة العمود الفقري للمجتمع السوري، وقد تأثرت إلى حد كبير بالنزاع والقمع، حيث تشتت وتفرق معظم أفرادها بسبب التهجير أو الاعتقال أو القتل. ولذلك، فإن لم شمل الأسرة يلعب دوراً هاماً كشرط للعودة. في المناقشات مع المشاركين حول أهميتها، تجسد خياران كأولوية (الشكل 45):

- عودة الأقارب والمعارف المهجرين (المجتمع الأوسع) (اختار 71 في المئة ممن أجريت معهم المقابلات هذا الخيار).
- الظروف الاجتماعية «ليست ضمن شروط عودتي» (25 في المئة).
- عودة الأقارب المقربين فقط (4 في المئة).

الشكل 45. لم شمل الأسرة كشرط للعودة حسب مجمل المشاركين بالدراسة

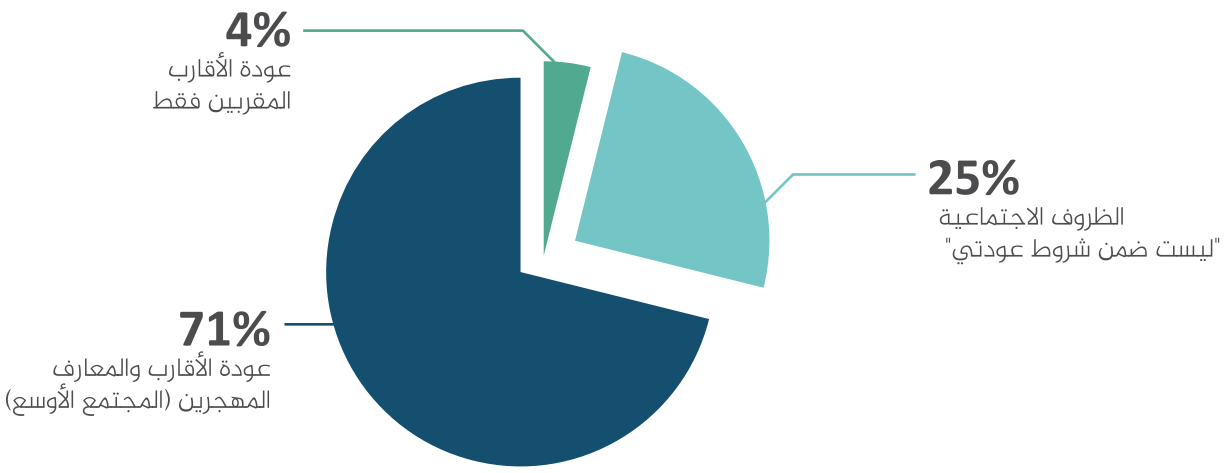

بينما اختار 84 في المئة من النازحين «عودة كل من الأقارب والمعارف المهجرين» كشرط للعودة ، اقتصرت نسبة اللاجئين المشاركين الذين جعلوا ذلك شرطًا على 59 في المئة، في حين أفاد 34 في المئة من اللاجئين أن «هذه النقطة ليست ضمن شروطهم للعودة» (الشكل 46). ويعكس هذا أثر اللجوء والتهجير على اللاجئين، وخاصة الضعف الذي لحق البنية الأسرية في خضم التدهور التدريجي للعلاقات الاجتماعية للعديد منهم.

تعد هذه نقطة محورية في فهم الآثار الاجتماعية للهجرة والنزوح، كما تسلط الضوء على الظروف الاجتماعية اللازمة لتحقيق عودة جماعية في سوريا. لا يمكن معالجة مسألة العودة على المستوى الفردي، بل يجب معالجتها من خلال حل شامل وعودة جماعية منظمة وطوعية وآمنة وكريمة.

**أنا أرملة قتل زوجي قبل سبع سنوات. لدي أربعة أطفال ، وليس لدي معيل أو داعم ؛ أعتمد فقط على الله ، وأحصل على بعض المساعدة الاجتماعية وبعض المال من إخوتي وعائلة زوجي ... لا أشعر بأي استقرار هنا على الإطلاق ، ظروفي صعبة مالياً واجتماعياً كأرملة وفي العديد من النواحي الأخرى. آمل أن أعود على الفور بمجرد أن تصبح الأمور هادئة ، لكن عودتي مرتبطة بالعودة الجماعية قبل أي شيء آخر.**

**هالة ، 43 سنة ، ريف دمشق**

الشكل 46. لم شمل الأسرة كشرط للعودة حسب حالة الشخص (لاجئ، نازح داخلي)

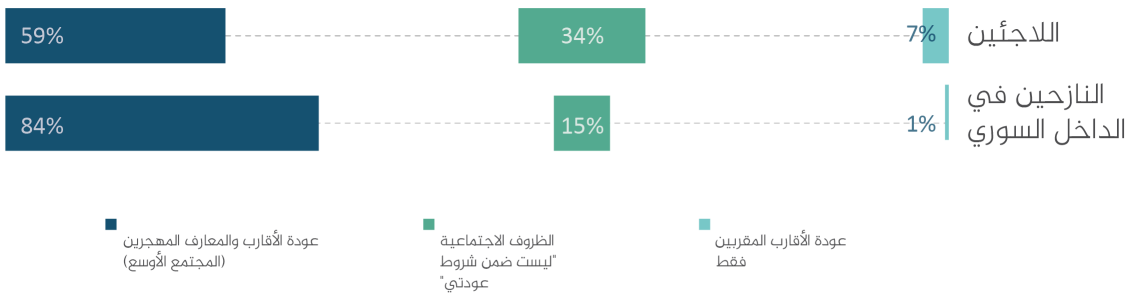

# الاستنتاجات

نتائج هذا الاستبيان يجب أن تكون محورية في رسم خريطة طريق واضحة لواضعي السياسات الدوليين والبلدان المضيفة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في معالجة كل من الاحتياجات والأولويات الحالية للمهجرين السوريين، علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد أيضا في تطوير أساس متين ومستدام لحل سياسي دائم للصراع في سوريا..

مع تزايد الضغط على النظام السوري ، وبالنظر أولا إلى الوضع من حيث تفشي الفساد وارتفاع تكاليف تمويل الحرب على الشعب السوري التي أنهكت الاقتصاد المتهالك أصلا ، وثانيا إلى آثار العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها النظام ، يصبح من الواضح أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لديهما فرصة لمضاعفة الجهود لضمان حل سياسي شامل عبر مسار جنيف، والذي من شأنه أن يتضمن آلية لتأمين الحقوق والحد الأدنى من شروط العودة التي عبر عنها اللاجئون والنازحون داخليًا ، والتي تم تفصيل بعضها من خلال هذه الدراسة.

لتحقيق ذلك، يحتاج الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى استخدام نفوذهما القوي لإعادة توجيه مهمة مكتب المبعوث الخاص وصياغة العملية السياسية التي يقودها. فكما يتضح من الاستبيان، يرى غالبية المهجرين في سوريا أن الحل السياسي هو العنصر الأساسي الذي سيمكنهم من العودة إلى ديارهم ، لكن حوالي ثلثي من تم استطلاع رأيهم يرون أن فرصتهم في العودة تتلاشى مع طول أمد العملية السياسة. هذه الحقيقة تسلط الضوء على الأهمية البالغة لإعادة صياغة العملية السياسية التي يعتقد الكثيرون أنها مجمدة أو راكدة ، بحيث تصبح حقوق المهجرين السوريين (الذين يشكلون غالبية سكان البلاد) عنصرًا أساسيًا في العملية السياسية، بما في ذلك الحق في العودة الآمنة والطوعية والكريمة على النحو المحدد من قبل المهجرين أنفسهم. وهنا يجب التأكيد على أن السوريين الأكثر تضررا من الحرب يترقبون بشكل كبير الجهود المتجددة من قبل مكتب المبعوث الخاص لدفع العملية إلى الأمام والوصول إلى حل سياسي شامل في التوقيت الصحيح بحيث لا يعتمد هذا الحل على وجهات نظر المهجرين السوريين فحسب، بل يرتكز على مشاركتهم وتمثيلهم في العملية السياسية بشكل فعال.

هذا التقرير يرسل أيضا إشارات واضحة للمنظمات غير الحكومية الدولية ونشطاء المجتمع المدني لتركيز جهود المناصرة التي يبذلونها على تحقيق حل سياسي شامل يتضمن آليات لضمان الحقوق والحد الأدنى من شروط العودة التي يعتبرها اللاجئون والنازحون داخليًا جزءاً من أي عملية سياسية. يجب أن يكون الهدف الرئيسي لجهود المناصرة المبذولة هو إشراك اللاجئين والنازحين داخليًا في جميع المناقشات حول مستقبل سوريا، وخاصة تلك المتعلقة بتعريف الحد الأدنى من شروط العودة أو أي برامج أو سياسات تتعلق بالعودة بحد ذاتها.

وبالتوازي مع تنشيط العملية السياسية التي ستسعى إلى تحقيق حل سياسي دائم جوهره حقوق المهجرين السوريين، من الأهمية بمكان ضمان وقف إطلاق نار دائم يمنع موجات جديدة من الصراع والتهجير. تسلط هذه الدراسة الضوء على الآثار النفسية للنزوح المتواصل والمتكرر على المهجرين مما يزيد من أهمية مضاعفة جهود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتأمين وقف إطلاق نار دائم يمنع الموجات المستقبلية من التهجير وانعدام الاستقرار لدى المهجرين. إن وقف إطلاق النار الدائم في إدلب معززا بالجهود الدبلوماسية اللازمة وزيادة المساعدة الإنسانية والدعم للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية في شمال غرب سوريا، هو شرط أساسي لأي انفتاح محتمل في المسار السياسي الحالي.

وينطبق هذا أيضًا على مبدأ منع العودة المبكرة أو القسرية من الدول المضيفة سواء المجاورة أو دول الاتحاد الأوروبي. تحتاج دول الجوار بالعموم مثل لبنان وتركيا منع أي سياسات تشجع أو تفرض العودة المبكرة أو غير الآمنة، وهنا أيضا يبرز دور واضح في هذا الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومفوضية اللاجئين. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى أن 84 في المئة من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا الاستطلاع أكدوا أن التجنيد القسري في جيش النظام السوري يشكل عقبة رئيسية أمام العودة، فمن المنطقي أن يمثل استمرار النظام السوري في التجنيد الإجباري بحد ذاته دافعا للدول المضيفة للاجئين السوريين لتأمين الحماية لهم في الفترة الحالية ومنع عودتهم القسرية إلى سوريا.

يمكن للمانحين الغربيين استخدام نفوذهم في التمويل بشكل فعال لضمان أن البلدان المضيفة ستحافظ على الخدمات وتؤمن المساعدات وتوفر الحقوق القانونية وتحد من الخطابات والسياسات السلبية والمذلة واللاإنسانية بحق اللاجئين السوريين. يجب تأمين التمويل اللازم لإنجاز النشاطات المطلوبة لجمع المعلومات الأساسية حول الظروف على الأرض في سوريا وإجراءات العودة، وجعل هذه المعلومات متوفرة للاجئين والنازحين داخليًا لاتخاذ قرارهم حول العودة. هذه المعلومات هي على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للدول التي تستضيف لاجئين سوريين من أجل صياغة سياسات الهجرة الخاصة بها مع مراعاة الأمن والظروف المعيشية في سوريا ، ومنع العودة المبكرة أو القسرية.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، فإن نتائج الدراسة تسلط الضوء على أهمية التمويل المناسب للأنشطة التي تساعد على فهم الحد الأدنى من شروط العودة للمهجرين، واتخاذ خطوات ملموسة من خلال جميع القنوات – السياسية والإنسانية والدبلوماسية وقنوات المناصرة – لضمان تلبية هذه الشروط ، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني والتجنيد الإلزامي.

إن أحد الأدوار الرئيسية التي يجب أن تلعبها الدول المانحة هو تعزيز الرقابة على عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك مشاركة المهجرين السوريين في آليات الرقابة وأن يكون ممثلين فيها..

يجب على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تضطلع بأعمال العودة بناء على أولويات اهتمامات اللاجئين والنازحين داخليا وظروفهم الحالية؛ ويجب أن يحظى العمل على الأمن –كما يتضح من نتائج التقرير– بالأولوية القصوى. يترتب على المفوضية قبول أن زيادة تقديم الخدمات كحافز للعودة لا يعالج المخاوف الرئيسية للمهجرين في سوريا بل يساهم في التشجيع على العودة غير الآمنة والمبكرة.

من الواضح أن المهجرين السوريين لا يملكون معلومات كافية عن بعض الجوانب الحاسمة للظروف الأمنية عند تقييمهم إمكانية عودتهم، وهذا يعتبر فشلا من قبل المفوضية السامية في تأمين أحد العناصر الرئيسية في عملها. لذلك، يجب على المفوضية تحسين الاتصال وجمع المعلومات والتشاور مع المهجرين السوريين للتأكد من أنهم على دراية بجميع العوامل والظروف التي قد تؤثر على قرار العودة ، بما في ذلك معلومات حول كيفية تأثير الظروف الحالية وإجراءات العودة على حقوقهم ، وجعل هذا النهج في التواصل جزء لا يتجزأ من الحملات الإعلامية المستقبلية.
وأخيرا، هناك دروس هامة في هذا التقرير للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، خاصة فيما يتعلق بضرورة تبنيهم وتعزيزهم للأعمال التي تتعلق بكيفية تحقيق الحد الأدنى من شروط العودة، بالإضافة للأعمال التي ستزود اللاجئين والنازحين داخليًا بالمعلومات اللازمة عن الظروف الحالية في سوريا و إجراءات العودة ، بما في ذلك كيفية تأثير هذه الظروف على حقوقهم، وهذا من شأنه مساعدتهم في اتخاذ قرار العودة والحد من العودة المبكرة.

# التوصيات

### الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

- إن الافتقار إلى بيئة آمنة هو المحرك الرئيسي لنزوح السوريين والعقبة الأكبر أمام عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة. وبالتالي، فإن الجهود الدبلوماسية المستمرة ، إلى جانب الضغط الاقتصادي والسياسي على النظام السوري ، يجب أن تُعطى الأولوية أثناء وضع خارطة طريق واقعية تؤدي إلى نقل البلاد من وضعها الحالي إلى «بيئة آمنة» حقيقية لجميع السوريين.

- المساعدة في إنشاء آليات رسمية ضمن العملية السياسية في جنيف لتضمين مشاركة مباشرة وفعالة وذات شرعية للمهجرين في هذه العملية، وجعل حقوق المهجرين السوريين جزءًا لا يتجزأ من المناقشات التي تهدف لبلورة مستقبل البلاد ومصير مواطنيها. يجب أن تضمن هذه الآلية المشاركة المباشرة للمهجرين السوريين في تحديد شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة، وتحديد ماهية معايير البيئة الآمنة.

- ضمان المشاركة الفعالة والهادفة للمهجرين السوريين في جهود مكتب المبعوث الخاص والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بشروط الحد الأدنى للعودة وسياسيات أو آليات العودة.

- زيادة ومواصلة تقديم الدعم لبلدان جوار سوريا المضيفة للاجئين لضمان توفير مستويات المعيشة والخدمات المناسبة لهم أثناء لجوئهم، ولكن مع ضمان الشروط التي تحول دون تسييس وضع اللاجئين أو تجريدهم من إنسانيتهم في هذه الدول.

- الحفاظ على العقوبات الموجهة ضد النظام السوري مثل عقوبات الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي وتنفيذ «قانون قيصر» كأدوات أساسية في الضغط على النظام السوري وحلفائه الرئيسيين لبدء إجراء تغييرات جوهرية في الظروف الأمنية، والانخراط في مفاوضات سياسية حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى حل مستدام وشامل ، ومنع المزيد من التصعيد والتهجير للسوريين. في الوقت نفسه، يجب مضاعفة الجهود الدولية والبرامج لضمان وصول المساعدات بشكل مباشر إلى المواطنين السوريين في كافة أنحاء سوريا للتخفيف من أي أضرار غير مباشرة قد تؤثر فيهم بسبب العقوبات.

### مكتب المبعوث الخاص

- العمل على انتاج آلية عمل في المسار السياسي تضمن حقوق المهجرين السوريين وتحقق الحد الأدنى من شروط العودة التي عبر عنها اللاجئون والنازحون داخليا كجزء أساسي من أي حل سياسي والمكونات الرئيسة لهذا الحل، كدستور جديد أو انتخابات ذات مصداقية.

### مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- إن أي معايير دنيا أو عتبات حماية لعودة المهجرين يجب أن تراعي الحد الأدنى لشروط العودة التي حددها المهجرون السوريون أنفسهم. إن الانخراط والتفاعل مع المهجرين السوريين لتقييم عتبات الحماية الحالية وتعديلها بما يتماشى مع وجهات نظرهم أمر أساسي، كما هو إشراك السوريين المهجرين بطريقة مستمرة في عملية مراقبة وتحديث الحدود الدنيا وشروط العودة.

- تقديم معلومات واضحة ومستمرة وفي التوقيت المناسب حول الظروف الحالية في سوريا والجهود التي يجب القيام بها لتلبية الشروط الأساسية للعودة الأمنة والطوعية والكريمة.

**الدول المضيفة**

- ضمـان توفيـر الخدمـات والمسـاعدات والحقـوق القانونيـة للاجئيـن والعمـل على تأميـن اسـتمرارية الرعايـة للاجئيـن لمنـع العـودة المبكـرة وغيـر الآمنـة.

- منـع تسـييس وضـع اللاجئيـن والعمـل على مكافحـة الخطـاب والإجـراءات القائمـة على الكراهيـة وتجريـد اللاجئيـن مـن انسـانيتهم والمهينـة لهـم، والتـي تتسـبب في آثـار نفسـية سـلبية وقـد تدفـع إلـى العـودة المبكـرة وغيـر الآمنـة.

**المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية**

- المناصـرة والعمـل مـن أجـل تأميـن حـل ساسـي شـامل في سـوريا، بمـا في ذلـك توفيـر آليـات لتحقيق شـروط عـودة اللاجئيـن والنازحيـن داخليـاً، حتـى يتمكنـوا مـن العـودة إلـى ديارهـم بشـكل آمـن وطوعـي وكريـم.

- تقديـم المسـاعدة والمناصـرة للمهجريـن داخـل سـوريا وفي الـدول المجـاورة والعمـل معـا للضغـط على الـدول المضيفـة والمانحيـن والجهـات السياسـية الفاعلـة لزيـادة المسـاعدة وتأميـن الحمايـة للسـوريين المهجريـن، والضغـط باتجـاه رفـع عـدد اللاجئيـن الذيـن يتـم اسـتقبالهم مـن قبـل الـدول المضيفـة.

# نحن سوريا

دراسة شملت 1100 مهجّر سوري
حول دوافع الهجرة والحد الأدنى
لشروط العودة

# نحن سوريا

Info@syacd.org www.syacd.org @SYRIANACD